

النمو الاقتصادي في إسرائيل يهبط إلى أدنى مستوياته خلال الربع الأول.. ومؤسسات عالمية تحذر!

صفحة (٤)

اصطفاف "خائبى الأمل" من نتنياهو ضمن قائمة انتخابية جديدة- مهمة واردة لكنها صعبة!

صفحة (٥)

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٦/٥/٣١م الموافق ٢٤ شعبان ١٤٣٧هـ العدد ٣٨٠ السنة الرابعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع بعد حل أزمة ائتلافية بين نتنياهو وبينيت!



ليبرمان إلى جانب بينيت في حكومة نتنياهو، ويتواصل التنافس على "اليمينية".

"المشهد الإسرائيلي": صادقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع، أمس الاثنين، على تعيين رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، وزيرا للدفاع، مكان موشيه يعلون، الذي استقال يوم الجمعة قبل الماضي، احتجاجا على تعيين ليبرمان مكانه، رافضا تولى منصب وزير الخارجية.

كذلك صادقت الحكومة على تعيين عضو الكنيست من "يسرائيل بيتينو" سوفي لاندفر وزيرة لاستيعاب المهاجرين الجدد، وعلى تعيين عضو الكنيست تساحي هنغبي وزيرا بلا حقيبة في مكتب رئيس الحكومة.

وجاء ذلك خلال جلسة خاصة عقدتها الحكومة الإسرائيلية، في أعقاب تسوية لحل أزمة ائتلافية، بين نتنياهو ورئيس حزب "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، نشأت بعدما طالب بينيت نتنياهو بتعيين ضابط كيمستشار عسكري خاص للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، من أجل إطلاع الكابينيت على المستجدات السياسية والأمنية، بينما رفض نتنياهو ذلك.

وهدد بينيت بالانسحاب من الحكومة وإسقاطها في حال استمر رفض نتنياهو لمطلبه هذا.

لكن نتنياهو وافق الليلة قبل الماضية على تسوية اقترحها وزير الصحة، يعقوب ليتسمان، من كتلة "يهودوت هنتورا"، وبموجب سيقوم رئيس مجلس الأمن القومي بإطلاع أعضاء الكابينيت على التطورات السياسية والأمنية. ويشار إلى أنه في الوقت الذي هدد فيه بينيت بالانسحاب من الحكومة، قال قيادي في كتلة "المعسكر الصهيوني" إن رئيس هذه الكتلة، إسحق هيرتسوغ، لا يرفض الانضمام إلى الحكومة على خلفية الأزمة بين نتنياهو وبينيت.

وقال ليتسمان إن رئيس مجلس الأمن القومي يشارك في اجتماعات الكابينيت وهو "رجل جدي يطلع الجميع وبالإمكان الاعتماد عليه". وأضاف أنه في بداية الأزمة كان من الصعب التوسط بين الجانبين، لكن في نهاية الأمر "تنازلا، فحنن لا نريد انتخابات".

وحول احتمال انضمام "المعسكر الصهيوني" إلى الحكومة، قال ليتسمان لموقع "واللا" الإلكتروني، إن دعوة نتنياهو لهيرتسوغ بهذا الخصوص جدية. وأضاف "أنني متأكد من وجود آراء متناقضة كثيرة وحول مواضيع كثيرة بين أعضاء الائتلاف، ورغم ذلك فإنهم يجلسون سوية. وأنا لا أفهم بإدارة الشؤون الخارجية والأمن ولا أتدخل في هذه الأمور، لكني لا أرى تناقضا في ذلك". لكن ليتسمان شدد على أنه لن يبقى في الحكومة في حال انضمام حزب "ييش عتيد" برئاسة يائير ليد "لكن لا مشكلة لدي مع هيرتسوغ".

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز هيرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط» في جامعة بنرّ السبع

البروفسور يورام ميغال لـ «المنتدى»: تأثير ليبرمان على المؤسسة الأمنية سيكون أكبر من تأثيرها عليه!

كتب بلال ضاهر:

أصبح رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، وزيرا للدفاع بعد أن صادقت الحكومة الإسرائيلية على تعيينه في المنصب أمس الاثنين. وليس واضحا كيف سيكون تأثير هذا التعيين على الفلسطينيين وعلى سياسة إسرائيل الأمنية والعسكرية. ويبدو في هذه الأثناء، بعد تعزيز ائتلاف بنيامين نتنياهو، أن حكومته باتت مستقرة، وتعتمد على ٦٦ عضو كنيست بدلا من ٦١ عضوا.

وتفيد تقارير إعلامية أن رئيس كتلة "المعسكر الصهيوني"، إسحق هيرتسوغ، ما زال يرغب بالانضمام إلى حكومة نتنياهو، لكن كافة التقديرات تشير إلى استحالة ذلك، خاصة بوجود معارضة شديدة لخطوة كهذه داخل حزب العمل.

إلى ذلك، يأمل الكثيرون في إسرائيل أن يتم تأسيس حزب يميني جديد في إسرائيل، يكون في قيادته وزير الدفاع المستقيل، موشيه يعلون، وغيره من المنشقين عن الليكود وجنرالات، مثل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غايي أشكنازي.

حول هذا الموضوع، أجرى "المشهد الإسرائيلي" مقابلة خاصة مع رئيس "مركز هيرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط" والمحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور يورام ميغال.

(*) "المنتدى الإسرائيلي": ماذا يعني ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه وزيرا للدفاع؟

ميغال: "اعتقد أن هذا التعيين يعكس تحولات أهم من مجرد انضمام ليبرمان وتولية وزارة الدفاع. وهذه التحولات الهامة منذ عدة سنوات، وممرت خلالها الهيمنة في دولة إسرائيل برزلال كبير، بحيث يمر الخطاب السياسي والعام بتحولات دراماتيكية للغاية. وما نسميه هروب الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين هو التعبير السياسي لتحولات اجتماعية أعمق للهيمنة في إسرائيل".

(*) ما هو تأثير تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع على الفلسطينيين، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة؟

ميغال: "بداية ينبغي أن نتذكر أن ليبرمان يدخل إلى منصب وزير في المؤسسة الأكثر تأثيرا في دولة إسرائيل، فداخل النظام الإسرائيلي هناك عدة مؤسسات، وقوة وتأثير المؤسسة الأمنية لا نظير لها والعديد من المؤسسات التي يستوعب المجتمع الإسرائيلي الواقع من خلالها، هي العدسات الأمنية. وتؤدي المؤسسة الأمنية دورا بالغ الأهمية، والسؤال إلى أي مدى سينجح الوزير ليبرمان في التعبير عن مواقفه السياسية المعلنة، وهو لا يخفيها، هو سؤال ثانوي وليس مركزيا. وسبب ذلك، بنظري، واضح للغاية، وهو أن تأثير ليبرمان على المؤسسة الأمنية سيكون أكبر من تأثير المؤسسة الأمنية عليه. وبهذا المفهوم، فإنه لا يمكنني، وأنا لا أريد أيضا، أن أتكهن حيال ما سيفعله و

قراءتي لهذا السؤال حول الزعيم والمؤسسة، هي أن تأثير ليبرمان على المؤسسة الأمنية سيتصاعد في حال بقي في المنصب، فقد وسعوا هذه الحكومة من أجل بقائها السياسي، إذ أن عمر الحكومة سنة واحدة فقط

وتكررت تقارير إعلامية إسرائيلية أن في خلفية نجاح هذه الوساطة ما يوصف بـ"حلف الإخوة" الجديد، الذي تبلور مؤخرا بين كتلتي "يهودوت هنتورا" و"البيت اليهودي"، وليتسمان وبينيت. وعلى أثر ذلك، حاز ليتسمان على ثقة الطرفين، نتنياهو وبينيت، وهذه ليست الخطوة الوحيدة التي نفذها ليتسمان، فبعد اتفاق نتنياهو وليبرمان حول انضمام الأخير إلى الحكومة، بادر ليتسمان إلى عقد لقاء مصالحة مع ليبرمان. وكان ليبرمان قد شعر بأن انصار ليتسمان خصوصا قد خانوه عندما أيّدوا خلال انتخابات بلدية القدس، رئيس البلدية نير بركات وليس مرشحه موشيه ليئون.

من جهة ثانية، هاجم عضو الكنيست عن حزب "ييش عتيد"، عوفر شيلح، ويعتبر خيرا أمنيا، التسوية بين نتنياهو وبينيت ووصفها بأنها "هراء".

وقال شيلح إن "مشروع القانون الذي قدمته الأسبوع الماضي وكذلك ما تحدثت عنه طوال العام ونصف العام الماضي، يقضي بأن رئيس مجلس الأمن القومي هو الذي يجب أن يكون مستشارا لوزراء الكابينيت وليس

تعيين سكرتير عسكري (كما طالب بينيت)".

وأضاف شيلح أن "المشكلة في مطلب بينيت هي أنها كانت جزئية وهو لم يكن جيدا. وما ينبغي أن يحصل هو أن يكون هناك عمل جذري يتم من خلاله تصحيح أداء الكابينيت، من خلال تخصيص كل واحد من وزراء الكابينيت الوقت اللازم، إذ ليس لدى أعضاء الكابينيت مصادر معلومات، وليس لديهم أحد بإمكانه أن يركز عملهم ورئيس مجلس الأمن القومي لن يقوم بهذا العمل". وادف أنه لا يتم التعامل بجدية مع مجلس الأمن القومي، خاصة وأنه لا يوجد رئيس له، وإنما رئيس مؤقت "وهذه هي الجدية التي يتعامل بها رئيس الحكومة مع هذا الموضوع".

ووفقا لشيلح فإن مستشار الكابينيت يجب أن يكون شخصا مستقلا في التزامه وولائه تجاه الهيئة الوزارية. "وإذا أراد رئيس حكومة مثل نتنياهو أن يكون الكابينيت ضعيفا ومستضعفا، فإن رئيس مجلس الأمن القومي لن يغير هذا الوضع".

وتبقت ثلاث سنوات حتى نهاية ولايتها. وإذا بقي ليبرمان في وزارة الدفاع ثلاث سنوات أخرى، فإنني أتوقع أن تأثيره على سياسة الوزارة سيكون أكبر من تأثير الوزارة عليه. وأقول هذا الأمر لأن التقديرات السائدة في الخطاب السياسي في إسرائيل الآن، هي أنه لا ينبغي أن نطلق، وأن مناخيم بيغن كان متطرفا لكنه صنع سلاما مع مصر، وأفكار ليبرمان ضد الفلسطينيين لن تؤثر، لكني أرى الأمور بشكل مختلف، واعتقد أن تأثيره داخل الحكومة كوزير للدفاع سيكون أكثر دراماتيكية من التقديرات التي تعتبر أنه سيكون معتدلا. ولدي تفسير سياسي لهذا الأمر. فالحكومة الإسرائيلية الحالية تمثل أكثر القوى يمينية في تاريخ دولة إسرائيل، وداخل هذه الحكومة توجد منافسة حول من سيكون زعيم معسكر اليمين. ويجلس هناك بينيت وليبرمان ونتنياهو، وإلى جانب النقاش حول السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية، سيبدأ الآن نوع من الحديث داخل الحكومة، وبعد ذلك سيؤثر على الجمهور، حول من يحمل مواقف أكثر يمينية في توجهاته السلطة الفلسطينية. وهذا بعد ذاته تغيير دراماتيكي، وسيبرز الاتجاه الذي نراه. ولذلك فإن انضمام ليبرمان ليس موضوعا هامشيا. وأنا لا أوافق على التقديرات بأن ليبرمان سيغير جلده الآن، بل اعتقد أننا سندخل في دوامة الخطاب اليميني في إسرائيل".

(*) ما تقوله يعني أن سياسة الحكومة تجاه الفلسطينيين ستكون أشد مما كانت في الماضي؟

ميغال: "هذه السياسة ستكون أشد بكثير بالنسبة للفلسطينية. وستكون أكثر إيجابية بالنسبة للمشروع الاستيطاني، وسيتم التعبير عن ذلك بتوسيع كبير للبناء في المستوطنات في الأراضي المحتلة، وسيتم التعبير عن ذلك حتى بسيئاريوهات مثل فرض نوع من الحصار على قيادة السلطة الفلسطينية. وقد شهدنا وضعاً كهذا لدى أريئيل شارون وبياسر عرفات".

(*) يبدو أن هيرتسوغ ما زال يريد الانضمام إلى الحكومة، هل بإمكانه القيام بذلك في المستقبل؟

ميغال: "احتمال أن ينجح هيرتسوغ بذلك ليس واردا من الناحية العملية. ولو أن ليبرمان لم ينضم إلى الحكومة، لكان نتنياهو سيحاول إغراء هيرتسوغ بالانضمام. لكن بعد دخول ليبرمان إلى الحكومة فإن هذه القصة انتهت. وينبغي أن نذكر أنه قبل دخول ليبرمان واجه هيرتسوغ معارضة هائلة من داخل حزبه لدخول الحكومة، والأآن أصبح أمر كهذا مستحيلا".

(*) يعلنون أعلن أنه سيعود إلى الحياة السياسية وأنه سينافس على القيادة، هل يتوقع أن يعود، ومن سينضم إليه؟

ميغال: "الحديث يدور هنا حول من سيشيختر على الانتخابات المقبلة في معسكر الوسط - يمين، وليس في معسكر اليمين لأن المنافسة هناك بين بينيت وليبرمان ونتنياهو. والسؤال هو هل سنرى حزب وسط - يمين جديدا؟ وفي تقديري أن احتمال وصول يعلون إلى قيادة حزب الليكود غير وارد، لأنه لا يتمتع بشعبية في الليكود ولم يكن كذلك، ومن اهتم دائما بالتصويت له داخل الليكود كان بسبب التفاهات بينه وبين نتنياهو. والإمكانية الوحيدة أمام يعلون هي إما الانضمام إلى حزب موجود أو تأسيس حزب جديد. لكن يعلون ليس زعيما تسيير وراءه كتائب من المؤيدين، وهو لا يتمتع بشعبية جماهيرية، ولذلك فإن عودته إلى الحياة السياسية لن تكون خطوة سياسية مهمة. يمكن أن يكون لعودته صدى في وسائل الإعلام لأسبوع، لكنه لن يأتي بأفكار جديدة، والحزب الأهم في الوسط - يمين الآن هو "ييش عتيد" برئاسة يائير ليد وحزب "كولانو" برئاسة موشيه كلون. وهذا يعني أننا باقون مع نتنياهو واحتمال زيادة قوة اليمين في إسرائيل".

كشفت صحيفة "هآرتس" أخيرا النقاب عن أن مراقب الدولة الإسرائيلية أعد تقريرا يوجه فيه انتقادات شديدة إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية من جراء عدم معالجتها كما ينبغي موضوع العنصرية في جهاز التعليم الحكومي، وعدم عنايتها بأن تدفع قدما ببرامج تعليمية حول "الحياة المشتركة بين اليهود والعرب".

وامتناعها عن مواجهة الشروخ في المجتمع، وتجاهلها شبه المطبق لتقارير وضعتها لجان رسمية بشأن نشر مبادئ الديمقراطية في المدارس [اطلع تقريرا مفصلا ص ٦].

ويشكل هذا الكشف نوعا من الأدوات التي تحاول أن تعيد سبب العنصرية الشاطة في إسرائيل إلى تلك المؤسسات الرسمية وفي مقدمها وزارة التربية والتعليم في مكافحتها.

وثمة أداة أخرى، تتمثل بعزو العنصرية إلى وضعية الانزياح العام نحو اليمين، مؤكدة أن هذه الوضعية لا تنفك تغلب على إسرائيل حاليا وتزداد حدتها من يوم لآخر، وتشكل واحدا من أبرز مشاغل الكثير من الباحثين والمحللين.

وداخل ذلك يشير هؤلاء، في شبه إجماع، إلى أن بداية هذا الانزياح يمكن تحديدها في فترة صعود بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم (عام ١٩٩٦). غير أن مداه صار إلى تعقق في فترة إيهود باراك أيضا (١٩٩٤-٢٠٠١). ومن علامته الواضحة توحيد خطاب «المركز السياسي» في إسرائيل المتمثل بالأساس في حزبي الليكود والعمل، ترتباً - ضمن أشياء أخرى- على التصنيف المشوه من جانب الإسرائيليين لما حدث في «كامب ديفيد»، ومن ثم لمستحصلات «عملية التسوية» برمتها. ويطبق لهذا الخطاب فإن «حياة» الفلسطينيين مبدأ التسوية (الذي يحيل إلى «مبدأ السلام»، لم تبق أمام إسرائيل سوى نتيجة واحدة: محاولة حل الصراع من خلال القوة، لأن ذلك يتسحق في صورة موازية، مكتملة، مع غاية «حفظ البقاء» في وجه «أخطار وجودية» داهمة.

في واقع الأمر فإن حصر تسوية العنصرية في تخوم هذه الوضعية يظل أقرب إلى التفسير التبسيطي، كون ذلك يفارق العامل الأهم والأبعد مدى، وهو مبلغ انفراز العنصرية في العمق لدى الأغلبية الساحقة من الرأي العام الإسرائيلي، المؤدلجة بالفكر الصهيوني. ومن السهل ملاحظة أن بعض تلك التحليلات طور «وسائل دفاع» عن فكرة العنصرية وضورتها بالنسبة إلى إسرائيل، الآن وهنا، في سبيل الإقناع بها من جهة، وفي سبيل توكيد أهمية قوننتها من دون مواربة أو تخرج من جهة أخرى، وذلك عبر الاستعانة بالحجج عينها التي ترد كذلك على عوامل توحيد خطاب «المركز السياسي».

وتحمل «وسائل الدفاع» هذه في ثناياها عدة «أفكار»، تعكس إشارة سالفة إلى العنصرية المغرورة في العمق، لعل أهمها فكرة «المحورية القومية»، في أحد أكثر أشكالها بذائية. ومن هذه الأفكار، فإن الطريق نحو شرعنة العنصرية من دون أي غمضة تصبح قصيرة جدا.

في دلالة طريقها هذه احتلت الفكرة المذكورة، تاريخيا، حيزاً مركزياً جذاً في التفكير والتخطيط الصهيونيين. ولا تنفك تنتج أسانيد لها، هي ليست وليد تباعد الجماعتين بمقدار ما هي وليد جوهر العلاقات التي تجمعهما.

في الأيام الأخيرة انشغلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية بنيا قيام اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين بإسقاط مشروع قانون قدمه نائب من «المعسكر الصهيوني»، ينص على إلغاء ما يعرف باسم «لجان القبول» لـ«البلدات الجماهيرية»، في النقب والجليل، والذي لقي معارضة حتى داخل صفوف «المعسكر الصهيوني»، وهذه الأخيرة أقيمت بموجب قانون أقرت المحكمة الإسرائيلية العليا دستوريته قبل أقل من عامين. وانطلق من نيات ودوافع عنصرية بحثة تتلخص، في جوهرها وحقيقتها، بمنع سكن المواطنين العرب في هذه «البلدات الجماهيرية».

وكانت هذه المحكمة نفسها أصدرت بعض أحكام قضت بإلغاء قرارات عينية رفضت فيها «لجان القبول» في بعض تلك البلدات الاستجابية لطبقات مواطنين عرب. بصورة أساسية - لسكن فيها فالزمتها المحكمة بقبول تلك الطبقات وتمكين المواطنين العرب من ذلك.

وبالتزامن مع صدور تلك الأحكام أكد البروفسور دافيد كريتشمر، أستاذ الحقوق المعروف، أن هذه الأحكام لا تعني التأخير على ترتيبات بعيدة الأمد بشأن سياسة محاصصة الأراضي في إسرائيل التي كانت تمييزية ضد العرب على الدوام، كما لا يمكن اعتبارها قرارات جارفة تجعل جميع التقديرات الخاصة المفروضة على أراضي الدولة غير شرعية، ولا تعني أن التمييز على أساس الديانة أو الانتماء إلى المجموعة القومية - العرقية سيكون غير مشروع دائما. وادف بقول أنه بموجب «مبدأ المساواة» فإنه يمكن الطعن في مثل هذا التمييز، لكن المجال مفتوح لإثبات أنه ضروري «في ظروف خاصة لقضية محددة»، وإذا قدم مثل هذا الدليل، فإن اللجوء إلى مثل هذا التمييز لن يعتبر خرقاً لـ «مبدأ المساواة».

من ناحية أخرى، نوهنا في أكثر من مناسبة سابقة إلى أنه لا يوجد في إسرائيل ذاتها انكشاف عالمي واسع النطاق على التقاليد التي تحترق العرقية، وتحت على المساواة المدنية، وتعرض جدول أعمال للمواطنين العرب أيضا يتناسب مع تطعاتهم كإقلية قومية. فاليسار الإسرائيلي (وكذا اليمين التقليدي) لم يتجرأ أبداً على الإعراب عن مواقف كفاحية في سبيل المساواة المدنية في كل مجالات الحياة بين اليهود والعرب، لكونه هو أيضا مصابا بالتفكير العرقي.

أما الحاخامون، الذين يتصدرون عادة الحملات العنصرية، فإنهم لا يصدون أبداً من جراء فعلتهم الفاسقة هذه، كونهم جميعا يعرفون بأن العنصرية في إسرائيل هي ظاهرة عابرة للأحزاب (الصهيونية) ناهيك عن أنها تكمن عميقا في السلطة الحاكمة نفسها.

تكتب هذا الكلام في وقت تتعالى فيه أصوات كثيرة تدعو إلى توحيد القوى في الصراع ضد اليمين المتطرف.

بيد أنه قبل السؤال عن احتمالات توحيد القوى في هذا الصراع ربما يتعين أن نسال: أين هي هذه القوى؟ وما هو نطاق تأثيرها على مجريات الأمور في إسرائيل؟، فإن من شأن الخوض في هذا السؤال أن يحيل إلى طبيعة «اليسار» الإسرائيلي- هذا اليسار الذي يشخص عن اليمين، خلافا للييسار في دول العالم كافة، فقط بموجب موقفه من «عملية السلام»، لا بموجب أجدته الاجتماعية والفكرية التي تستوجب حتماً الضلال ضد اليمين المتطرف، مكلما تستلزم حتماً الكفاح ضد النزعات العنصرية المتعددة.

سيصدر عن «مدار» قريباً

اليهود العرب

قراءة ما بعد كولونالية في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المنتدى الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

تغطية خاصة

ضم ليبرمان والميزانية المزدوجة أبعدا « خطر » حلّ الحكومة الإسرائيلية مبكرا

***حسابات ليبرمان تغيّرت على ضوء ثبات الحكومة أكثر مما توقع *الخوف الإسرائيلي من ليبرمان ليس بسبب عنصريته المتطرفة *لا يوجد ما سيغيّره ليبرمان في سياسة الحكومة**

في كل ما يتعلق بالعملية التفاوضية *القرارات الاستراتيجية الحساسة ستبقى بيد الأجهزة الأمنية ومعها نيتهاو *ليبرمان داعم لسياسة نيتهاو الاقتصادية وهذا عامل مهم للأخير*



(أب)

ليبرمان إلى حكومة نيتهاو، حسابات مستخّذة.

من كان وزيرا للدفاع، موشيه يعلون، الذي لم يحد في أي يوم عن رفضه المطلق لقيام أي كيان فلسطيني مستقل، بعكس ليبرمان، الذي عرض في ما مضى أشكالا وحدودا للكيان الفلسطيني، ما يعني من حيث المبدأ أنه لا يعارض وجود كيان فلسطيني، بغض النظر عن مواصفات الكيان الذي يدعو له.

والضجة الإسرائيلية لم تكن نابعة من مواقف ليبرمان السياسية، فالاعتراض على تسليمه هذه الحقبة الحساسة، جاء أيضا من عناصر يمينية متشددة، أبرزها مثلا، النائب بنيامين بيغن، الرفض أيديولوجيا، لأي كيان فلسطيني بين البحر والنهر، بل إن هذا الاعتراض نابع مما لخصه الملحق الاسيوعي لصحيفة “ذي ماركر” الاقتصادية على صدر غلافه، بما يلي: “سياسي أزعر مندفع، فاقد لكل تجربة عسكرية أيا كانت، ولديه علاقات مشبوهة وخفية خارج البلاد، ولن تجدوا لديه أي مؤشر لأي انجاز، والرسالة التي يبثها تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع، إلى الجيش والجمهور الإسرائيلي، هو منح جائزة للزعزعة، ولسياسي كل ممارسته في السنة الأخيرة كانت شتم رئيس الوزراء واتهامه بأنه مخادع وخبيث وكاذب”.

وقال كثير من السياسيين، بعد توقيع اتفاقية الائتلاف، إن ليبرمان في نهاية المطاف سيحلّ فخيره على كرسيه، ويتبنى أساسا توصيات الجيش، لأن الجيش هو صاحب القرار العسكري، وهو المكلف بالتنفيذ، وهو المسؤول الأول عن شكل التنفيذ ونتائج، لذا فإن ليبرمان ليس قادرا على دفع الجيش نحو عمليات وحروب، لا يريدها الجيش؛ ما يعني أن قرار الحرب ليس بيد وزير الدفاع أيا كان.

وفي الجانب السياسي، ليس لدى ليبرمان ما يضيف أكثر على ما هو قائم، إذ لن يجد حول طاولة الحكومة من ينادي بمفاوضات حقيقية مع الجانب الفلسطيني، بينما رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة هو موقف الاجماع بدءا من نيتهاو.

الائتلاف عمليا من عدم تجانس المعارضة، فعلى سبيل المثال، في التصويت على كافة القوانين العنصرية، والرافضة لإنهاء الاحتلال، حصل الائتلاف على دعم مباشر من كتلة “يسرائيل بيتينو” بزعامة ليبرمان؛ ولكن أيضا بدعم وتواطؤ من الكتلتين الأخريين، “يوجد مستقبل” و”المعسكر الصهيوني”. وهذا ظهر في البحث الذي أجريته في مركز “مدار” للأبحاث، وعرض الاسبوع الماضي في رام الله.

وكان واضحا أن الحل الأمثل لنتيتهاو هو ضم ليبرمان وحزبه إلى الحكومة، على ضوء حقيقة التجانس السياسي التام، بين الائتلاف القائم وليبرمان، إلا أن الأخير كانت حسابات منعته من الانضمام إلى الحكومة في يومها الأول لنخصها بما يلي:

رأى ليبرمان ذاته في ائتلاف كهذا، كعهد اضافي، لا يهدد الأغلبية المطلقة للحكومة، وبهذا فإن وزنه السياسي في الحكومة سيكون أضعف مقارنة بما كان، خاصة بعد أن تلقى ضربة في الانتخابات الأخيرة، أنزلت تمثيل حزبه إلى ٦ مقاعد، بدلا من ١١ مقعدا في الانتخابات قبل الأخيرة، و١٥ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٩.

الأمر الثاني، أن ليبرمان رأى في اتفاقية الائتلاف مع كتلتي المتديدين المترمّتين “الحريديم”، ما يلغي كل ما اقترته الحكومة السابقة، من فرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، وتقليص ميزانيات مؤسسات الحريديم، ضربة لهما تادي به في السنوات الأخيرة، ومن جهة ثانية، رأى في بقاءه في صفوف المعارضة فرصة لكسب جمهور يميني متشدد، يعتبر أحزاب المتديدين “طفيلية” و”تبتّز الميزانيات بشكل غير منصف”.

بموازاة ذلك، رأى ليبرمان أن جلوسه في المعارضة، فرصة لمهاجمة الحكومة من زاوية أشد تطرفا يمينيا.

وعلى مدار عام كامل، أبدى ليبرمان تشددا في رفضه للدخول إلى الحكومة، ورفع سقف طلباته، إذ قرر الاستغناء عن حقبة الخارجية التي طالما طالب بها وعُرف أن هذه الحكومة ستستمد عمرها، بعد أن ذلّ نيتهاهو كل العقبات اعتقادا منه أن هذا طلب تعجيزي لنتيتهاو، ولهذا فإن حصوله المفاجئ على هذه الحقبة، أظهر ليبرمان كمن يدخل الحكومة منتصرا، ولكن هذه الخطوة سبقها تغيير في حسابات ليبرمان، لنخصها بما يلي:

رأى ليبرمان أن الحكومة، بعد عام على تشكيلها، تبدي ثباتا أكثر مما توقع، وعُرف أن هذه الحكومة ستستمد عمرها، بعد أن ذلّ نتهاهو كل العقبات التي كانت متوقعة، حول اقرار الموازنة المزدوجة، ما يعني أن ليبرمان في حساباته، كان سيسجل لفترة أطول في مقاعد المعارضة، ما سيجعل الاضواء المسلطة نحوه تخفت تبعا، أمام استقرار الحكومة.

قد يكون أن ليبرمان اقتنع باحتمال دخول كتلة “المعسكر الصهيوني” إلى الحكومة، رغم صعوبة هذا الضم، بموجب ما كان يظهر جليا في المشهد السياسي؛ وأمام حكومة واسعة تضم أكثر من ٧٥ نائبا، فإن كتلة بحجم “يسرائيل بيتينو”، ٦ مقاعد، ستكون هامشية في العمل البرلماني اليومي، وهذا من شأنه أن يوجه ضربة اضافية لليبرمان.

استغل ليبرمان رغبة ننتيتهاو بضمه إلى حكومته، ليطلب مكاسب مالية ملموسة لجمهور مصوته حزبه، فكان أن حصل على وعد برفع مخصصات الشيوخوخة للمهاجرين المسنين، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين لا يحصلون على ورتاتب تقاعدية من موظفه الأصلي، وهذا انجاز يستطيع أن يعزز به ليبرمان مكانته بين جمهور المهاجرين، الذي يبتعد باستمرار عن ليبرمان وحزبه.

لا جديد في التطرف!

الضجة الإسرائيلية حول ضم ليبرمان تم تفسيرها بشكل مغلوط، وكأنها “خوف من عنصريته وتطرفه”. كما أن رد الفعل الصادر فلسطينيا وعربيا حول ضم ليبرمان، وكأنه سيزيد الحكومة القائمة تطرفا، لم يأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة القائمة، ومستويات التطرف فيها، بما فيه تطرف

كتب ب، جرابيسي:

نجح بنيامين نتنياهو في الأيام الأخيرة في ترميزَ خطوتين مركزيتين بالنسبة له لضمان استمرار عمل حكومته لفترة أطول، إلى درجة أن احتمال استمرار هذه الحكومة حتى نهاية ولايتها القانونية بات واردا، ولكن ليس مؤكدا. فنتنياهو ضمن اجماع حكومته وائتلافه لإقرار ميزانية مزدوجة للعامين المقبلين، ما سيبعد الضغوط على حكومته لعامين اضافيين. ودفع ثمنا ليس سهلا لإسرائيل، لاستخدام أفيغدور ليبرمان إلى الحكومة، وضمان أغلبية ثابتة، وخلافا للاتباع السائد تقريبا، فإنه ليس لليبرمان ما يضيف من تطرف، على التطرف القائم أصلا. ومن ناحية أخرى، فإن ليبرمان سيقبى ذاته، الذي من الصعب حسم توجهاته المستقبلية، لأن بوصلتها هي ما يخدم ثباته على الساحة، ما يعني أن احتمال القلاقل في الحكومة سيبقى واردا.

الميزانية المزدوجة

السياسة الاقتصادية، وبالذات ااجندة الاقتصادية الصقرية التي يتمسك بها نتنياهو، هي عنصر أساس في تحديد سياسته؛ وعدا عن كونه على قناعة تامة بهذه السياسة، فإنه أيضا ممّول ومدعوم من جيتان المال، الذين تخدم هذه السياسة مصالحهم. فمثلا في العام ٢٠١٣، شكل ننتياهو حكومته على أساس مدى القبول بهذه السياسة، ووجد شريكين مركزيين في حينه، حزب “يوجد مستقبل”، بزعامة من بات في حينه وزير المالية يائير لبيد، وكتلة تحالف المستوطنين “البيت اليهودي”. بزعامة نفتالي بينيت من بات في حينه وزيراً للاقتصاد. وفي المقابل استبعد ننتياهو كتلتي المتديدين المترمّتين “الحريديم”، الذين مصالحهم المباشرة لا تتوافق مع هذه السياسة، إلا أن هذا الائتلاف الذي قاد سياسة اقتصادية صقرية متشددة، لم يصمد أمام تحديات أخرى، تتعلق أساسا بقضايا إسرائيلية داخلية.

واعتمادا على تجربة الحكومة السابقة، سعى ننتياهو للعودة إلى التحالف التقليدي مع “الحريديم”، ووجد أن عليه تسديد فاتورة مالية كبيرة، ولكن ما أكثر اشكالية من ناحيته، هو العودة إلى اقرار الموازنة السنوية، بدلا من المزدوجة؛ ولكن في الشهرين الأخيرين نجح في ارضاخ وزير المالية موشيه كلون لمسار الميزانية المزدوجة، التي يعارضها، لأن كلون رأى أنه ليس من مصلحته خلق أزمة ائتلافية تقوده إلى حل الحكومة، في ظل استطلاعات رأى تثبتنا بزجاج قوة فوه الذي له اليوم ١٠ مقاعد برلمانية.

واستنادا إلى سلسلة كبيرة جدا من التقارير ومواقف الخبراء، ومؤسسات مالية محلية وعالمية، بضمنهم مسؤولون كبار في وزارة المالية، فإن الميزانية المزدوجة ليس فيها أيضا فائدة اقتصادية، بل إن كل الميزانيات التي أقرت منذ العام ٢٠٠٩ ولاحقا، اثبتت فشلها في التوقعات الاقتصادية، التي تبنى على أساسها الميزانية. وإن “الاستقرار” الوحيد الذي يضمنه هذا النمط هو استقرار الحكومة، لأن الغالبية الساحقة من الحكومات الإسرائيلية سقطت في أجواء اقرار الموازنة العامة، لأن أحزاب الائتلاف تثير قضاياها ومطالبها، في فترة اقرار الموازنة العامة، مستغلة القانون الذي يحدد فترة زمنية لإقرار الموازنة، وإلا فإنه يتم حل الحكومة.

إضافة إلى هذا، فإن ننتياهو كسب بضم ليبرمان إلى حكومته تعزيزيا لسياسته الاقتصادية، كون ليبرمان من أنصارها، ولكن ليس قبل ضمان مطالبه العينية.

حسابات ليبرمان

منذ اليوم الأول لإقامة حكومة ننتياهو سعى الأخير إلى توسيع قاعدتها، لأن أغلبية هشة من ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، تسبب قلقا دائما لقيادة الائتلاف ورئيس الوزراء، ورغم هذه الهشاشة، إلا أن الائتلاف أظهر نجاحا لافتا، إذ لم يسجل على مدى عام “هزيمة برلمانية” ذات قيمة. واستفاد

خلفية

استبدال يعلون بليبرمان يعبر عن صدام بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف في إسرائيل!

بالسياسة الإسرائيلية“.

اليمين المتطرف والمستوطنين بالأجواء التي سادت ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية.

وعبر يعلون عن دعمه لفولان بعد تعرض الأخير لهجمات من جانب اليمين المتطرف، ومن جانب وزراء وأعضاء كنيست في حزبي الليكود و”البيت اليهودي” كخصوصا، كما أن ننتياهو هاجم هذا الجنرال بشدة بسبب أقواله، ويشار إلى أن يعلون عبر في تزوير الحقائق الوزارية لم ينبع من أزمة ثقة، وإنما الإسرائيلي، التي تترى أن اليمين المتطرف يحاول إملة تعليمات لإطلاق النار واستسهال الضغط على الزناد ضد الفلسطينيين.

وزادت من حدة الخلاف بين ننتياهو ويعلون، أقوال هذا الأخير خلال مراسم عسكرية، حيث طالب ضباط الجيش بعدم الخوف من التعبير عن مواقفهم حتى لو كانت تتعارض مع “القيادة السياسية العليا”، وهو ما فسر بأن ننتياهو يسكت الضباط الذي يهبرون عن مواقف لا تتسجم مع مواقفه.

الأمر المهم في هذا السياق، هو أن الخلافات بين يعلون وننتياهو تعبر عن صدام بين اليمين واليمين المتطرف، إذ أن رموز اليمين “الليبرالي”، التقليدي، أيدوا يعلون، بينما سعى ننتياهو إلى التعبير عن مواقف اليمين المتطرف والمستوطنين.

وعقب ننتياهو على استقالة يعلون بالقول إن “قرار يعلون يؤسفني، وأعتقد أنه كان ينبغي عليه الاستمرار في أن يكون شريكا في قيادة الدولة من خلال منصب وزير الخارجية، والتغيير في توزيع الحقايب الوزارية لم ينبع من أزمة ثقة، وإنما نبع من الحاجة إلى توسيع الحكومة، وذلك من أجل استقرار دولة إسرائيل، وأعتقد أنه لو لم يُطالب يعلون بترك وزارة الدفاع والانتقال إلى وزارة الخارجية، ما كان سيظهر ما يسميه هو أزمة ثقة بيننا، ولم يكن ليستقيل”.

حزب يميني جديد لإسقاط ننتياهو

وجه سياسيون ومسؤولون أمثيون سابقون ومحللون في معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية انتقادات شديدة إلى ننتياهو في أعقاب ما وصفوه بـ”الاطاحة” بـيعلون، “الجنرال ورئيس أركان الجيش الأسبق وأحد أفضل وزراء دفاع إسرائيل”، وتعيين ليبرمان مكانه رغم افتقاره المطلق للخبرة الأمنية.

ورد ننتياهو على ذلك بالقول إن رئيس الحكومة هو الذي يقرر السياسة الأمنية ويتحمل المسؤولية عن أمن إسرائيل ومواطنيها.

لكن وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس، وهو من حزب الليكود ويعتبر “عراب ننتياهو”، هاجم في مقاله الأسبوعي في صحيفة “هآرتس”، استبدال يعلون بليبرمان، واعتبر أن الوزيرين ياريف ليفين وزئيف الكين، اللذين اقتعا ليبرمان بالانضمام إلى الحكومة وفاوضاه، “يعانيان من قصر نظر في كل ما يتعلق

لحزب ‘يسرائيل بيتينو’؛ في حال تشكيل لجنة وزارية من أجل بلورة صيغة‘ قانون أساس، إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي‘، وجرى الاتفاق على إجراء إصلاحات شاملة في سوق الاتصالات والإعلام.

ونص أحد بنود الاتفاق على أن تعمل الحكومة من أجل تطبيق قرار اتخذته في حزيران الماضي بشأن خطة تطوير القرى الدرزية والشركسية خلال السنوات ٢٠١٦ - ٢٠٢٠.

استقالة يعلون

وأثار الإعلان عن نية ننتياهو ضم ليبرمان إلى الحكومة، وتعيينه وزيرا للدفاع مكان موشيه يعلون، عاصفة سياسية في إسرائيل، وصلت ذروتها باستقالة يعلون وإعلانه “عدم ثقته” بننتياهو.

وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان، علما أنه يشارك في هذه الحكومة حزب يميني أكثر تطرفا هو حزب “البيت اليهودي”.

وأعلن يعلون عن نيته الاستقالة صباح يوم الجمعة قبل الماضي، من خلال تعليق كتبه في صفحته على موقع “فيسبوك”، وعقد مؤتمر صحافيا في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، ظهر اليوم نفسه، أعلن فيه الاستقالة بصورة رسمية، ليتولى ننتياهو منصب وزير الدفاع إلى حين توقيع اتفاق ائتلافي مع ليبرمان. وكتب يعلون في صفحته على “فيسبوك” أنه “أبليت رئيس الحكومة هذا الصباح بأنه في أعقاب أدائه في التطورات الأخيرة، وعلى ضوء انعدام الثقة به، فإني أستقيل من الحكومة والكنيست وساعتزل الحياة السياسية لفترة”. وقال يعلون خلال المؤتمر الصحافي إنه “لا نية لدي بمغادرة الحياة السياسية العامة في الدولة”، مضيفا أنه سيعود إلى التناقص على “قيادة الدولة” وأشار يعلون إلى الخلافات مع ننتياهو وعدد من أعضاء الكنيست في الليكود وأحزاب اليمين، وقال إنه “أسفي الشديد وجدت نفسي، مؤخرا، أخوض خلافات شديدة حول قضايا أخلاقية ومهنية مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وأعضاء الكنيست، وصارعت بكل قوتي ضد مظاهر التطرف والعنف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي، التي تهدد مناعته وتتغلغل إلى الجيش الإسرائيلي أيضا وتلحق ضررا بنا”.

والخلافات التي ذكرها يعلون مرتبطة بقضية الجندي البئور أزاريا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل فيما كان مصابا بجروح خطيرة ومعدا على الأرض وعاجزا عن الحركة. وندد يعلون بسلوك هذا الجندي، بينما هاتف ننتياهو والد الجندي وعبر عن التضامن معه. وتتعلق القضية الثانية التي اختلف الاثنان حولها بتصريحات نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال يائير غولان، التي جمعيهه الأجواء في صفوف

صادقت الحكومة الإسرائيلية أمس، الاثنين، على ضم حزب “يسرائيل بيتينو” (إسرائيل بيتنا) وتعيين رئيسه أفيغدور ليبرمان وزيرا للدفاع، وعضو الكنيست سoffا لاندوفر وزيرة لاستيعاب المهاجرين.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين ننتياهو، برر توسيع الحكومة بقوله إن “إمامنا تحديات كبيرة وكذلك توجد فرص غير قليلة، ومن بين أسباب وجود هذه الفرص التغيرات الحاصلة في المنطقة، وأنا أتعامل معها... سنعمل من أجل توسيع الحكومة ونحن نعمل ذلك من أجل الاستمرار في قيادة الأمن والاقتصاد”، وأعلن ننتياهو وليبرمان عن التوصل إلى تفاهات بينهما حول انضمام الأخير إلى الحكومة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان يفاوض فيه ننتياهو رئيس كتلة “المعسكر الصهيوني”، إسحاق هيرتسوغ، حول الانضمام إلى الحكومة.

أبرز بنود الاتفاق الائتلافي

ووقع ننتياهو وليبرمان، يوم الأربعاء الماضي، على اتفاق انضمام “يسرائيل بيتينو” إلى الائتلاف الحكومي.

ويشكل ملحق الخطوط العريضة لسياسة الحكومة جزئا لا يتجزأ من هذا الاتفاق الائتلافي، ويصن البند الأول لـالخطوط العريضة، على أن “الشعب اليهودي حقا غير قابل للتقويض بدولة ذات سيادة في أرض إسرائيل، ووطنه القومي والتاريخي”، ويصن بند آخر في “الخطوط العريضة”، على أن “تدفع الحكومة عملية سياسية وتوسعى إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لإسرائيل. وفي حال تحقيق اتفاق كهذا، سيتم طرحه للمصادقة عليه في الحكومة والكنيست وإذا دعت الحاجة وفقا للقانون فإنه سيرتح لاستفتاء شعبي”.

وسيحصل يسرائيل بيتينو، بموجب الاتفاق الائتلافي على حقيبة الدفاع التي سيتولاها ليبرمان، ويتولى عضو كنيست آخر من هذا الحزب حقيبة استيعاب المهاجرين الجدد. إضافة إلى ذلك ستعين أعضاء كنيست من “يسرائيل بيتينو، في المناصب التالية، نائب رئيس الكنيست، عضو في لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست، عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية – الاقتصادية، عضو في اللجنة الوزارية لشؤون الرموز والمراسم، عضو في اللجنة الوزارية للتشريع.

ويصن الاتفاق على أن يعمل الليكود ويسرائيل بيتينو؛ على تشكيل لجنة وزارية لتشجيع الهجرة واستيعابها، وأن يترأسها وزير من “يسرائيل بيتينو”، واتفق الحزبان على طرح مشروع قانون يسمح للمواطنين الإسرائيليين في خارج البلاد بالتصويت لانتخابات الكنيست، كذلك اتفقا على طرح موازنة عامة لستين، وطرح إصلاحات في طريقة الحكم وانتخابات الكنيست، واتفق أيضا على تمثيل

ورقة «تقدير موقف» إسرائيلية جديدة:

الحماسة الدولية والإقليمية حيال استئناف العملية السياسية- فرصة ستضيع بسبب الوضع السياسي في إسرائيل!

رات ورقة "تقدير موقف" جديدة لـ"معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب من الحماسة الدولية، ولا سيما الإقليمية، حيال استئناف العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية هي فعلا فرصة يمكن لو استُغلت أن تستخدمها إسرائيل وسيلة للدفع قدما بعلاقتها مع دول عربية براغماتية، وأن تستخدمها قناة يمكن بواسطتها المضي قدماً نحو حل النزاع مع الفلسطينيين. لكنها في الوقت ذاته أكدت أن من المنطقي الافتراض أن هذه الفرصة ستضيع بسبب الوضع السياسي في إسرائيل.

وفيما يلي أهم المقاطع الواردة في هذه الورقة التي كتبها شلومو بروم وعنات كورتس الباحثان في هذا المعهد:

يبدو أن ثمة تعارضاً بين النشاط الدبلوماسي المحموم الذي يجري على الساحتين الإقليمية والدولية بشأن استئناف العملية السياسية، وبين التطورات السياسية الداخلية في إسرائيل. فقد زار وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، لوران فاييوس، الشرق الأوسط من أجل الدفع قدماً بالمبادرة الفرنسية التي تسعى لعقد مؤتمر دولي يحرك من جديد العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وقدم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مبادرة خاصة به لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وقال إنه ينوي عقد لقاء ثلاثي في القاهرة بينه وبين

رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وصرح نتنياهو، من جهته، رداً على ذلك أنه مستعد لاستئناف المحادثات المباشرة مع الفلسطينيين، في حين أعلن عباس تأييده المبادرة الفرنسية ومبادرة السيسي، وفي هذه الأثناء يحاول طوني بلير رئيس الحكومة البريطانية السابق ومنذوب اللجنة الرابعة في الشرق الأوسط سابقاً، الدفع قدماً بمبادرة سياسية إقليمية، تتسجم مع مبادرة الرئيس المصري، وفي ٢٤ أيار ٢٠١٦ قال بلير إنه إذا وافقت حكومة نتنياهو على الدخول

في مفاوضات مع الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية، فإن دولاً عربية ستكون مستعدة للقيام بخطوات من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل. في المقابل فشلت في إسرائيل محاولة ضم كتلة «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة، ودخل بلاد منها إلى الائتلاف الحكومي حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يتنافس منذ الانتخابات مع رئيس الحكومة في عرض مواقف يمينية متطرفة.

والسؤال الأساس المطروح هو: هل الطرفان، إسرائيل والفلسطينيون، مستعدان للدخول في عملية سياسية ضمن الإطار الذي يحاول اللاعبين الإقليميون والدوليون بلورته؟ وهل حكومة إسرائيل ذات الطابع الأكثر يمينية في تركيبها الجديدة ستكون مؤهلة للقيام بذلك؟

إن التجديد الأساس في هذه التطورات هو التدخل الدولي، ولا سيما الإقليمي، من جانب دول عربية سنية براغماتية، في محاولة لإحياء العملية السياسية.

بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين يوجد في دينامية هذه التطورات إيجابيات وسلبيات.

بالنسبة إلى إسرائيل، فإن دخولها في العملية سيتيح لها استغلال إمكان تحسين علاقات وإقامة تعاون مع دول سنية براغماتية على أساس مصالح مشتركة أوجدتها الاضطرابات الإقليمية. طبعاً، اليمين الإسرائيلي لا يؤمن بأن هناك احتمالاً لإنهاء النزاع، وبالنسبة إليه فإن الأكثر أهمية هو الحاجة الملغومة إلى قيادة ألسفينة الإسرائيلية في بحر الاضطراب الإقليمية الهائج، لكن يجب ألا ننسى أن تطبيع العلاقات مع العالم العربي هو هدف تقليدي لإسرائيل وتحقيقه مهم من أجل رؤية اعتراف عربي بإسرائيل وإنهاء الصراع.

إن المشاركة الإقليمية والدولية في العملية السياسية يمكن أن توفر أيضاً فرصاً لمشاركة لاعبين إقليميين ودوليين في تطبيق الاتفاق الذي سيجتور بين إسرائيل والفلسطينيين في مجالات أساسية، بينها حل مشكلة اللاجئين، وإدارة الأماكن المقدسة، وترتيبات أمنية، وتغطية مالية مناسبة من جهتهم لهذه الغاية. وفي إمكان إسرائيل المناورة إلى حد معين بين المبادرة الفرنسية والمبادرة المشتركة للسيسي وبلير؛ فالموافقة على مبادرة بلير - السيسي ستتيح رفض المبادرة الفرنسية من دون تكلفة سياسية - دبلوماسية كبيرة، أو يمكن أن تؤدي إلى تغيير مطالبها وتحويل المؤتمر الدولي المقترح إلى هيئة دعم للمبادرة السيسية. ليس هناك ورود من دون أشواك. بالنسبة إلى حكومة إسرائيل فإن الخلل الأساس كامن في التأثير الذي قد يمارسه اللاعبين الإقليميون فيما يتعلق بمرجعيات الاتفاق مع الفلسطينيين، والتي على أساسها ستجري المفاوضات. إن المطالب الأساس لهؤلاء هو أن تجري المفاوضات استناداً إلى المبادرة العربية للسلام التي تحدثت عن حدود على أساس خطوط ١٩٦٧ (مع

تفسيرات تتيج تبادل مناطق متفق عليه)، وحل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين ينسجم مع القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، وثمة عقبة جوهرية أخرى تتعلق بالمحاولة المبذولة في إطار المبادرة الفرنسية من أجل تحديد مرجعيات وجدول زمني لإجراء المفاوضات، ومن المعقول الافتراض أنه سيطلب من الجانب الفلسطيني أيضاً البتّـول بأمور لا يزال يعارضها، مثل الموافقة على الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي.

بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، فإن الحماسة الدولية والإقليمية من أجل استئناف العملية السياسية لها إيجابيات كثيرة. أولاً، التدخل الدولي والإقليمي يوازن إلى حد ما عدم التكافؤ في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين. وهذا التوازن هو مطلب فلسطيني تقليدي؛ ثانياً، تحديد مرجعيات لإجراء المفاوضات في مسائل أساسية، مثل ترسيم الحدود على أساس خطوط ١٩٦٧، وحل مشكلة اللاجئين هو أيضاً مفيد لهذا الجانب؛ ثالثاً، الدعم الإقليمي سيساعد عباس في التغلب على ضعفه السياسي، وحاجته إلى مواجهة حركة "حماس" التي تسيطر على غزة، لأنه سيشكل رداً على الانتقادات الموجهة إليه بسبب موافقته على أمور تصور بأنها تنازلات لإسرائيل.

في المقابل، تنطوي المبادرات الدولية والإقليمية على سلبيات بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني. أولاً، موافقة دول عربية على خطوات تطبيع مع إسرائيل قبل حصول الفلسطينيين على إنجازات من خلال المفاوضات. هذا في ظل وضع لا يثق فيه عباس بصدق نوايا نتنياهو بشأن تمسكه بحل الدولتين، وتقديره بأن هدف رئيس حكومة إسرائيل هو إجراء مفاوضات عقيمة، من أجل تبييد الضغوط السياسية والدولية التي تُمارس على حكومته.

ثانياً، سيطر عباس أيضاً على الموافقة على أسس للتفاوض إشكالية بالنسبة إليه، منها الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وخوض جولة إضافية من المفاوضات مع إسرائيل نهايتها ونتائجها يلغها الغموض. ويجري هذا كله في ظل حالة من الضعف السياسي في الساحة الداخلية - الفلسطينية، وعلى خلفية الشك الكبير في قدرة الدول العربية على تقديم الدعم المطلوب والحاسم.

على الرغم من هذه المخاوف، فإن هذه الاعتبارات نتيجة الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات

تنعكس في تعامل الناطقين الفلسطينيين مع المبادرات المتعددة، والتي يظهر من خلالها أن عباس يتعامل بإيجابية مع العملية السياسية المقترحة ويوافق على المشاركة فيها.

في مقابل ذلك، يبدو الوضع في الجانب الإسرائيلي أكثر تعقيداً بكثير. إذ تعارض إسرائيل بشدة التدخل الدولي بحسب المبادرة الفرنسية. وحتى الآن لم توافق حكومة إسرائيل على إجراء مفاوضات وفقاً للمبادرة العربية للسلام، وامتنعت حتى عن الإدلاء بتصريحات إيجابية حيالها.

على هذه الخلفية، من الصعب الافتراض أن حكومة إسرائيل بتركيبها الجديدة ستكون أكثر مرونة من الحكومات السابقة حيال المشكلات الأساسية المتعلقة باستئناف العملية السياسية. لكن في ضوء التعاون المتزايد لإسرائيل مع مصر بزعامة السيسي، لن تستطيع إسرائيل رفض الدعوة المصرية للمشاركة في لقاء ثلاثي في القاهرة، إنما السؤال المطروح هو ما إذا كان مثل هذا الاجتماع سيؤدي إلى انضمام إسرائيل إلى العملية السياسية المقترحة؟، من المحتمل أن يشترط السيسي لعقد الاجتماع، موافقة الأطراف الثلاثة مسبقاً

على مرجعيات المفاوضات، وفي مثل هذه الحالة فإن الاجتماع قد لا يُعقد - وخصوصاً إذا لم توافق إسرائيل مسبقاً على إجراء مفاوضات على أساس المبادرة العربية للسلام.

في الخلاصة، في السنوات الأخيرة، وعلى خلفية الاضطرابات في العالم العربي، جرى الحديث كثيراً في إسرائيل عن الحاجة إلى العثور على فرص في خضم التطورات في المنطقة، يمكن استغلالها من أجل تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي. ويبدو أن الحماسة الدولية، ولا سيما الإقليمية، حيال استئناف العملية السياسية هي فعلاً فرصة يمكن لو

استُغلت أن تستخدمها إسرائيل وسيلة للدفع قدماً بعلاقتها مع دول عربية براغماتية، وأن تستخدمها قناة يمكن بواسطتها المضي قدماً نحو حل النزاع مع الفلسطينيين. لكن من المتوقع أن تجعل هذه الظروف من الصعب على إسرائيل القبول بالخطوات التي ستعين عليها اتخاذها في مقابل تحقيق الاحتمال الذي تنطوي عليه هذه الفرصة، وأن يقضى كذلك على الاستعداد لإخراج هذا الإمكان إلى حيز الفعل.



سارة ونتنياهو، اسمان في الأخبارا

رئيس الحكومة الإسرائيلية يواجه قضايا تشتم منها رائحة فساد!

تحليلات: المماطلة في حسم «الاتهامات» قد تؤدي إلى تبرئة نتنياهو!

وبريطانيا وفرنسا، ومؤل أحد مديري أعمال ملياردير يهودي أمريكي معروف رحلات زوجة نتنياهو، سارة، الجوية إلى الدول الثلاث بمبلغ ٢٩٥٥ دولار.

وفي سفرة أخرى إلى بريطانيا، في بداية العام ٢٠٠٥، مؤل رجل أعمال آخر مكوث الزوجين نتنياهو وابنها بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه إسترليني. ورجل الأعمال هذا هو أحد المتبرعين لحملات نتنياهو الانتخابية، وهو ناشط في أوساط المنظمات اليهودية في لندن ولديه أعمال في مجالي العقارات والسياحة في إسرائيل. وشدد تقرير المراقب على أنه «على ضوء الصلاحيات الواسعة بيدي وزير المالية (نتنياهو في هذه الحالة) مع الأخذ بالحسبان مصالح محتملة للجهات المختلفة التي مولت السفرات، وكان لديها علاقات من أنواع مختلفة مع وزير المالية في حينه أو مع الاقتصاد الإسرائيلي، فإنه كان يجدر بنتنياهو أن يتخذ قدراً من الحذر ويتوجه إلى لجنة إصدار تصاريح من أجل أن تفحص ما إذا كانت ستمنحه تصريحاً للسفر»، وإضافة إلى تمويل رجال أعمال لسفرات نتنياهو، فإن معهد أبحاث أميركا دفع ٢٣٣٠٠ دولار، عام ٢٠٠٤، لصالح رحلة جوية لنتنياهو وزوجته إلى الولايات المتحدة، وتكرر مثل هذا التمويل إلى أكثر من دولة.

تسلل القضية

آذار ٢٠١١: الصحافي والمحلل السياسي في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، رافيف درورك، يكشف قضية «بيبي تورز»، وفي أعقاب ذلك فتح مراقب الدولة في حينه، القاضي المتقاعد ميخائيل ليندنشتراوس، تحقيقاً.

أيلول ٢٠١٢: مراقب الدولة الجديد، يوسف شابيرا، يقبل المحقق في القضية في مكتبه، ضابط الشرطة السابق ناحوم ليفي.

كانون الأول ٢٠١٢: مراقب الدولة يحول مواد التحقيق في القضية إلى المستشار القانوني للحكومة في حينه، يهودا فاينشتاين.

صيف العام ٢٠١٣: المراقب والمستشار القانوني يتفان على أن يوقف شابيرا التحقيق لحين اتخاذ فاينشتاين قراراً بخصوص القضية.

أيلول ٢٠١٤: فاينشتاين يعلن أنه يبق الملف وإعادة القضية إلى مكتب المراقب.

كانون الثاني ٢٠١٥: تقديم مسودة تقرير المراقب إلى نتنياهو من أجل الحصول على تعقيبه.

أيار ٢٠١٥: المراقب يحول إلى المستشار القانوني مواد جديدة في القضية.

كانون الأول ٢٠١٥: شابيرا يحذر أمام فاينشتاين من وجود شبهات جنائية في القضية.

أيار ٢٠١٦: المراقب ينشر التقرير حول القضية، والمستشار القانوني مندلبليت يعلن أنه سيردس مواد لم يجر التحقيق فيها.

مماطلة من أجل تبرئة نتنياهو

وكتب الصحافي الاستقصائي في صحيفة «هآرتس»، عيدي فايتس، يوم الأربعاء الماضي، أن تقرير المراقب حول تمويل سفرات نتنياهو هو «نهاية لعملية المماطلة الكبرى ودليل آخر على الضرر العام البالغ اللاحق بالمجتمع ككل، جراء اختيار رئيس الحكومة الموظفين الذين يفترض أن يقيّدوا قوته، وهناك شريكان في هذه المماطلة، هما مراقب الدولة يوسف شابيرا، والمستشار القانوني السابق يهودا فاينشتاين». وأشار فايتس إلى اتفاق فاينشتاين وشابيرا، في العام ٢٠٠٣، على أن يوقف الأخير التحقيق في قضية «بيبي تورز» إلى حين يتخذ المستشار القانوني قراراً بشأنها، وكتب أن الاتفاق بينهما كان خطياً، وأنه «ليس فقط أن الرسالة صيغت بحذر فائق، رغبة منهما بالانسياق لنتنياهو ولو حتى ذرة غبار جنائي في حال اكتشاف هذه الرسالة، وإنما طلب شابيرا من المحامي شيمرون، محامي نتنياهو، أن يصادق على أن صيغة الرسالة مقبولة عليه».

ضابط الشرطة المتقاعد، ناحوم ليفي، وهو المستشار السابق لمراقب الدولة لشؤون الفساد والذي بدأ التحقيق في قضية «بيبي تورز» إلى أن أقاله شابيرا، انتقد تقرير المراقب، وقال إن «التلاعب بين المراقب والمستشار لم يحسن لهذه القضية كلها والنتيجة هي أنه لا توجد نتيجة».

وحول احتمال إجراء تحقيق جنائي ضد نتنياهو حول هذه القضية، قال ليفي إن إجراء تحقيق اليوم لن يفضي إلى شيء فيما جميع المواد والشبهات أصبحت معروفة، وجرى تصوير نسخ من مكتب المراقب من أجل التعقيب على التقرير. هذه قصة كان بالإمكان أن تنتهي بشكل مختلف، لكن في هذا الوضع لن ينتج عنها أي شيء».



(ب)

”المشهد“ الاقتصادي

موجز اقتصادي

البطالة تسجل أدنى مستوى لها- ٤,٩٠٪

اعلن مكتب الإحصاء المركزي أن البطالة في إسرائيل سجلت في شهر نيسان أدنى مستوى لها منذ عشرات السنين، وبلغت ٤,٩٠٪. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في الشهر الماضي ١٩٣ ألفاً، أقل بنحو ١٦ ألف عامل عن الشهر الذي سبق آذار.

ويقول المكتب إن انخفاض عدد العاطلين عن العمل إلى دون حاجز ٢٠٠ ألف، هو من الحالات النادرة في السنوات الأخيرة.

وحسب التقرير، فإن نسبة البطالة هذه تعد الأدنى منذ الشهر ذاته من العام ١٩٨٣، حينما بلغت البطالة في ذلك الحين ٥,٩٠٪. ويدعي مكتب الإحصاء أن البطالة في إسرائيل هي من أدنى النسب عالمياً، وحتى أن هذه النسبة تعد عدم وجود بطالة، لأن مصدر البطالة الحالية ليس نابعا من نقص في أماكن العمل، وإنما في غالب الأحيان هو نابع من تنقل عاملين من مكان عمل إلى آخر، أو من أولئك الذي أنهوا للتو إما الدراسة على مختلف مستوياتها أو الخدمة العسكرية.

وبلغ عدد المنخرطين في سوق العمل من أبناء ١٥ عاما وأكثر ٣٩٥٥٣٩٥٥ نسمة، والذين يعملون فعليا ٣٢٧٣٢٢٣ مليون عامل. وبلغ عدد الرجال العاملين ١٩٥٨ مليون رجل، مقابل ١٧٧٤ مليون امرأة. وبلغت نسبة المنخرطين في سوق العمل من أبناء ١٥ عاما وما فوق في شهر نيسان ٦٤,٩٪، فيما بلغت نسبة المنخرطين في سوق العمل من أبناء ٢٥ إلى ٦٤ عاما ٨٠,٩٪، مقابل نسبة ٧٩,٨٪ في شهر آذار.

ويستدل أيضا أن نسبة البطالة بين أبناء ٢٥ إلى ٦٤ عاما هبطت في الشهر ذاته إلى نسبة ٤,٩٪. كما يتبين أن هناك تراجعا متواصلا في أعداد العاملين في وظائف جزئية بغير ارادتهم، إذ هبطت نسبتهم إلى ٢,٦٪. بعد أن بلغت هذه النسبة أحيانا في السنوات الأخيرة ما بين ٣,٧٪ وحتى ٤,٩٪.

ارتفاع حاد في حالات الإفلاس

قال تقرير جديد إن عدد طلبات الإعلان عن الإفلاس في العام ٢٠١٥، بلغ ١٦٤٩١ طلبا، وهو أعلى بنسبة ٥٥٪ مما كان في العام ٢٠١٢.

وبموجب التقرير، فإن هذا العدد أعلى بـ ١٤٣ ضعفا عما كان في العام ٢٠١٤، الذي قدم فيه ١١٥ طلبا فقط.

والغالبية الساحقة من طلبات الإعلان عن الإفلاس تقدم بها الأشخاص بأنفسهم، بينما أكثر من ٣٠٠ طلب تقدم بها حارس أملاك قضائي ضد مدينتين.

وكانت منطقة حيفا الأولى من حيث عدد الطلبات التي قدمت فيها طلبات الإفلاس- ٦٥٣٣ طلبا، تليها منطقة تل أبيب- ٥٤٠ طلبا.

ويستدل من التقرير أن المحاكم المختصة قبلت في العام الماضي ١٤٧٥٦ طلبا، وهذا أعلى بنسبة ١٨٪ عما كان في العام قبل الماضي- ٢٠١٤. بينما ألغت المحاكم خلال العام الماضي ٣٣٠٠ حالة إفلاس، بعد أن تبين أن المدينين خرقوا قوانين.

تسهيلات ضريبية لشركة الأدوية بقيمة ٤,٨ مليار دولار

تبيين من تقرير جديد لسلطة الضرائب الإسرائيلية أن مجموع التسهيلات الضريبية، التي حصلت عليها شركة الأدوية الإسرائيلية ”طيفغ“ منذ العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٣، بلغت حوالي ١,٨٩ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨,٤ مليار دولار. لتكون الشركة الأكثر استفادة من القانون الخاص الذي يقدم تسهيلات ضريبية لشركات ضخمة، وتشغل آلاف العاملين في كل واحدة منها.

وقد بدأت سلطة الضرائب قبل ثلاثة أعوام بنشر قائمة حول أكبر الشركات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية، تجنبا لصدور قرار في المحكمة العليا كان سيضطرها إلى كشف أكثر عن المعلومات المالية والضريبية. واحتلت شركة الأدوية ”طيفغ“ التي تعد واحدة من أكبر سبع شركات أدوية في العالم، المرتبة الأولى في الحصول على الإعفاءات الضريبية، وبنافز كبير عن الشركة التي تليها، شركة ”كيل“ التي حصلت من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٤ على ٥٢٥ مليون دولار.

وحسب التقرير، فإن سلطة الضرائب قدمت للشركات الكبرى في العام الماضي ٢٠١٥ إعفاءات ضريبية بقيمة تقارب (٢ مليار دولار، ومن المتوقع أن تهبط الإعفاءات هذا العام إلى مستوى ١,٨٥ مليار دولار، رغم أن التوقعات تشير إلى أن الإعفاءات الضريبية سترتفع حتى العام ٢٠١٨.

”عطلة الأحد“ مرة واحدة شهريا

قالت مصادر حكومية إسرائيلية إن الحكومة قد تصادق قريبا على مشروع قانون يقضي بتمديد عطلة نهاية الأسبوع حتى يوم الأحد، وذلك مرة واحدة كل شهر، بعد أن يتم توزيع ساعات العمل لهذا اليوم، إما على مدى الأسبوع الذي تقع فيه العطلة، أو توزع على مدى أيام العمل الشهرية، في محاولة لإنهاء الجدل القائم منذ سنوات، إثر مطالبة قطاعات واسعة بجعل يوم الأحد عطلة أسبوعية إلى جانب يوم السبت.

ويبادر إلى هذا القانون النائب إيلي كوهين من حزب ”كولانو“ بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، في حين أنه مدرج على جدول أعمال الكنيست، بمبادرة نواب، مشاريع قوانين تدعو إلى جعل يوم الأحد عطلة رسمية عامة، تضاف إلى عطلة السبت، ومن بين المبادرين، نواب متدينون، خاصة من التيار الديني الصهيوني، والهدف منه هو أن يكون يوم عطلة يستطيع فيه الجمهور التنقل، والقيام بالمشتريات، من دون القيود الدينية المفروضة على عطلة السبت.

وحاولت عدة حكومات دفع هذه القضية إلى الأمام، وخاصة حكومة إيهود أولمرت، وثم حكومة نتنياهوو قبل السابقة، إلا أن دوافع اقتصادية تعرقل الدفع بالقانون. وبحسب تقديرات نشرت في وسائل إعلام إسرائيلية، فإن هذا القانون قد يعد خلا وسطا في هذه المرحلة.

سجل النمو الاقتصادي الإسرائيلي في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٦ ارتفاعا بنسبة ٠,٨٪، وهي تعد أقرب إلى الركود الاقتصادي، وانعكاسا لسلسلة مؤشرات سلبية مستمرة منذ عامين وأكثر، أبرزها تراجع الصادرات بنسبة ١,٣٪.

وقادت التراجعات الاقتصادية إلى أن تحذر وكالة تدرج اعتمادات دولية المستثمرين من توقف النمو في الاقتصاد الإسرائيلي، في المقابل، فإن توقعات وزارة المالية للنمو للعام المقبل ٢٠١٧ بقيت متدنية، وأقل من ٠,٣٪. وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أشار في تقرير دوري له، إلى أن النمو في الربع الأول ارتفع بنسبة ٠,٨٪، وهو من أدنى مستويات المرحلة الأخيرة، فالنمو في الربع الأخير من العام الماضي سجل ارتفاعا بنسبة (٠,٣٪، وفي الربع الذي سبقه (الثالث ٢٠١٥)، سجل ارتفاعا بنسبة (٠,٣٪).

وقالت صحيفة ”ذي ماركرز“ الاقتصادية إنه كان من الواضح لمقرري السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن النمو لا يمكنه الاستمرار في الاعتماد على القوة الشرائية للعائلات، خاصة وأن قطاعات اقتصادية كبرى قادت قطار النمو في السنوات الأخيرة، مثل الانتاج الصناعي، وصادرات البضائع والخدمات والتقنيات العالية تشهد تراجعات مستمرة منذ عدة سنوات.

ويقول المحلل الاقتصادي في الصحيفة ذاتها، موطي بسوك، إن الحكومة ومسؤولي المؤسسات المالية الرسمية، لم يضعوا بعد برنامجا واضحا لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي. فالاقتصاد الإسرائيلي الذي اجتاز الأزمة الاقتصادية العالمية في العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بصورة لافتة، ونجح في سد فجوات أمام الدول المتطورة الكبرى، خسر الكثير مما حققه في السنوات القليلة الماضية.

ويتضح من تقرير مكتب الإحصاء ذاته، أن صادرات البضائع والخدمات

(اجمالي الصادرات) سجلت في الربع الأول من العام الجاري تراجعا بنسبة لامست ١,٣٪، وهذا استمرار للتراجع الذي حصل في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ١,٦٪. وفي التفاصيل، نرى أن صادرات البضائع وحدها سجلت تراجعا بنسبة ١,٢٢٪، بينما تراجعت صادرات الخدمات بنسبة ١,٤٤٪. وفي المقابل فإن صادرات السياحة سجلت ارتفاعا تجاوز نسبة ٣,٤٪، كما أن الارتفاع كان في الصادرات الزراعية بنسبة ٢,٦٣٪.

وفي المقابل سجل الاستيراد في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٧,٩٪.

في أعقاب ما نشره مكتب الإحصاء، أصدرت وكالة تدرج الاعتماد المالي ”موديس“ بيانا إلى المستثمرين تحذر فيه من توقف النمو في الربع الأول من العام الجاري، وقالت إنه قد تكون لهذا تبعات سلبية على تدرج الاعتماد المالي لإسرائيل، إلا أن ”موديس“ لم تغير بعد تدرج إسرائيل المالي، وهو ما زال عند مكانة ”مستقر“.

وقالت الوكالة إن مستوى النمو هو نقطة ضعف للاقتصاد الإسرائيلي، مثل هشاشة الجهاز السياسي الإسرائيلي، بقصد عدم استقرار الحكومات، وما نبع من ذلك في عدم ثبات قرارات سياسية واقتصادية، مثل التراجع عن القرارات التي كان من شأنها دفع رجال المتدينين المتزمّنين (الحريديم) إلى سوق العمل، وأيضا الاتفاقيات مع شركات احتكار الغاز وغيرها.

وقالت ”موديس“ إن الضعف المستمر في الاقتصاد الإسرائيلي، والتضحية بإصلاحات اقتصادية لصالح اعتبارات حزبية، يضعان قدرات الحكومة الإسرائيلية في خطر، حينما تحاول تحقيق الأهداف الاقتصادية المخططة. وتشير الوكالة إلى أنه في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة الإسرائيلية إلى إقرار ميزانية مزدوجة للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، تتكاثر المؤشرات التي تدل على أن للنمو الاقتصادي سيبقي أقل من التوقعات، وأن تحقيق الأهداف

إعداد: برهوم جرابسي

النمو الاقتصادي في إسرائيل يهبط إلى أدنى مستوياته خلال الربع الأول.. ومؤسسات عالمية تحذرا!

***النمو ارتفع خلال الربع الأول بنسبة ٠,٨٪ والصادرات تراجعت بنسبة ١,٣٪ *وكالة تدرج اعتمادات مالية تحذر من توقف**

نمو الاقتصاد الإسرائيلي *توقعات العام المقبل ٢٠١٧ لا تنشذ عن الأوضاع الاقتصادية القائمة والنمو سيكون دون ٠,٣٪*

الاقتصادية لن يكون واقعيًا، إذا لم تتم إصلاحات اقتصادية، بما فيها إصلاحات ضريبية.

وشككت الوكالة في أن تكون إسرائيل قادرة على تحقيق نسبة النمو الاقتصادي المخططة للعام الجاري، خاصة وأن الصادرات الإسرائيلية ما تزال تواجه ضغوطا، على ضوء ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، وسائر العملات العالمية.

وتقول الخبيرة الاقتصادية في الوكالة ذاتها، كريستين لينداو، إن قدرة إسرائيل على تسديد الديون تعتمد على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من القلاقل الجيو سياسية، وكون إسرائيل صغيرة جدا أمام الاقتصاد العالمي، وتشير لينداو إلى أن حجم قطاع التقنية العالية، والبطالة المنخفضة، هما من نقاط القوة للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن وتيرة النمو المنخفضة منذ منتصف العام ٢٠١٤، تستوجب الحذر.

من جهة أخرى، وضع مسؤولو وزارة المالية، في اجتماع أولي، أسس الموازنة العامة، للعامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨، وبموجب التوقعات الأولية، فإن النمو الاقتصادي في العام المقبل سيكون هو أيضا ما دون سقف ٠,٣٪ بنسبة ٢,٩٪، وهي نسبة ما تزال ضعيفة، على ضوء احتياجات إسرائيل الاقتصادية، إضافة إلى حقيقة أن معدل التكاثر الاجتماعي في حدود ٢٪ في العامين الماضيين.

ووضعت الوزارة هدف جباية ضرائب للعام المقبل، بنحو ٢٩٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧٥٥ر مليار دولار، وهذا أكثر من هدف العام الجاري بنحو ١٢ مليار شيكل، وتقفز توقعات الجباية في العام ٢٠١٨ إلى ٣٠٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧٩٢ر مليار دولار. كما تتوقع الوزارة أن يكون العجز في الموازنة العامة في العام المقبل ٢,٩٪ من حجم الناتج المحلي العام، على أن يكون العجز في العام التالي بنحو ٢,٢٪.

ما الذي تعاني منه الصادرات الإسرائيلية؟

***يعاني قطاع الصادرات الإسرائيلي من عدة عوامل تؤدي إلى ضعفه ومنها الاحتكارات الكبرى إذ أن ١٠ شركات تسيطر على ٥١٪ من الصادرات *٥٠٪ من**

الصادرات الإسرائيلية إلى الصين تسيطر عليها شركة "إنتل" *تعزيز قيمة الشيكال أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية يضرب مداخيل الشركات المصدرة*

بأكثر من ٣٪، وأمام اليورو بحوالي ٨,٥٪، وأمام الجنيه الإسترليني بنسبة ١٠٪. وقد اتخذ بنك إسرائيل سلسلة من الإجراءات الحادة، مثل شراء ٦ مليارات دولار في الأونة الأخيرة، إلا أن هذا لم يساعده، لأن تراجع قيمة الدولار نابعة أيضا من الصرب الحادة الدائرة بين بنوك مركزية في العالم، بينما بنك إسرائيل المركزي يراقبها عن بعد.

وخلافا لقضايا أخرى تشوش على قطاع الصادرات الإسرائيلي، فإنه في هذا الجانب لا يمكن فعل شيء سوى دعم الخطوات التي يتخذها بنك إسرائيل، وليس واضحا كم من الوقت يستطيع بنك إسرائيل الاستمرار بشراء العملات الأجنبية، كي يساعد المصدرين. وليس واضحا أيضا إذا ما ستتعرف الصناعات الإسرائيلية التعامل لأمد طويل مع شيكل بسعر صرف عال، لأن هذا سيخلق لها مصاعب في منافسة بضائع الدول الأخرى.

المقاطعة الصامتة قد تكلف إسرائيل مليارات

منذ أشهر طويلة تحاول حركة المقاطعة العالمية "بي دي إس" المناصرة للفلسطينيين، فرض مقاطعة أكاديمية عالمية على إسرائيل، إضافة إلى اقناع مستثمرين وشركات بسحب استثماراتهم من إسرائيل، وفرض عقوبات دولية على الاقتصاد الإسرائيلي، وحسب شعور المصدرين الإسرائيليين، فإن هذه الدعوات لم تات بشمار لأصحابها، وعلى الرغم من هذا، فلا يمكن معرفة ما إذا ستنتج هذه الحركة في توسيع رقعة تأثيرها.

ويقول رئيس معهد الصادرات الإسرائيلي رمزي غياي إن المشكلة الحقيقية نجدها في المقاطعة الهادئة، فهذا النمط من المقاطعة يؤثر على طلب المنتجات الإسرائيلية، وأنا لست قلقا من حركة "بي دي إس" حاليا، بل أنا قلق أكثر من مجالس إدارات الشركات الأجنبية في العالم، التي تقرر بشكل غير معن عدم شراء البضائع الإسرائيلية، ليس لكونها تؤمن بالمقاطعة، بل لأنها لا تريد وجع الرأس. فمن أجل ماذا هذا الوجود، إذا كان يقودورها شراء بضائع شبيهة، وبأسعار شبيهة من دول أخرى؟.

يضاف إلى هذا قرار الاتحاد الأوروبي في السنة الماضية، بوضع إشارة على المنتجات الإسرائيلية (المستوطنات) في الضفة ومرتفعات الجولان، وحسب تقديرات وزارة المالية، فإنه هذا القرار لن يكون له تأثير جوهري على الصادرات الإسرائيلية، ولكن التخوف من أن يكون القرار اشارة بداية. وحسب تقرير وزارة المالية، فإنه في حال فرض الاتحاد الأوروبي مقاطعة على كافة بضائع مستوطنات الضفة والجولان، فإن حجم الضرر للاقتصاد الإسرائيلي سيبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنويا، وفي حال اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا متطرفا"، بإلغاء اتفاقية التجارة مع إسرائيل، فإن الضرر سيصل سنويا إلى (١٢ مليار دولار.

من الأمور التي يحتاجها قطاع الصادرات الإسرائيلي لتغيير الوضع القائم، توسيع الصادرات إلى الشرق الأقصى، وفتح المنافسة وكسر الاحتكارات الكبرى.

(عن صحيفة "كلكايبست" - "يديעות أحرونوت"، ترجمة بتصرف)

في البنوك لترى ما سيجري، وفي وضعية كهذه من الصعب جدا بيع بضائع جديدة لدول العالم.

إلا أن هذا التباطؤ الاقتصادي بعيد عن أن يكون قادرا على تفسير ما جرى للصادرات الإسرائيلية، لأنه على الرغم من التباطؤ فإن التجارة العالمية سجلت ارتفاعا بنسبة ٢,٢٪. بينما الصادرات الإسرائيلية انخفضت بنسبة ٧٪ من حيث القيمة الدولارية، وهذه المرة الأولى منذ العام ٢٠٠٢ التي ترتفع فيها التجارة العالمية بينما الصادرات الإسرائيلية تتراجع.

الاحتكارات الكبرى

في العام الماضي ٢٠١٥ سيطرت عشر شركات فقط على ٥١٪ من الصادرات الإسرائيلية، وهذا عظم الذروة السابقة التي تسجلت في العام ٢٠٠٧. ففي ذلك العام سيطرت الشركات الكبرى على ٣٠,٣٪ فقط من إجمالي الصادرات. ويجري الحديث عن شركات مثل: إنتل، طيفغ، كيل، مختاشيم أغان، يشكار، البيت، بازان، بارز،والمنصات الجوية، وعدا هذا، فإنه في حين ارتفعت صادرات هذه الشركات منذ العام ٢٠٠٨، بنسبة ٢٥٪، فإن باقي الشركات سجلت تراجعات بمعدل ٧,٧٪. وأحيانا فإن الاحتكارات الكبرى هذه تسجل معطيات مستجيبة، فعلى سبيل المثال، إن نصف الصادرات الإسرائيلية إلى الصين تسيطر عليها شركة "إنتل" (للتقنيات العليا).

إن المشكلة كاملة في حقيقة أن كل الصادرات معلقة بعدد قليل من الشركات، ما يعني أن أي تغيير لرى أي واحدة من الشركات، من شأنه أن يثير هزة عنيفة في قطاع الصادرات كله، ومن الممكن أن نخفق فقط ما سيجري لكل الاقتصاد، إذا ما واجهت شركة "طيفغ" للأدوية تغيرا سلبيا في تعامل مديرية الأدوية الأميركية معها، ما سيخلق صعوبات أمام تسويق أدويتها في الولايات المتحدة الأميركية، أو إذا ما قررت شركة إنتل أن تبيع للصين وفياتم وماليزيا منتوجات من مصنعتها في إيرلندا بدلا من مصنعها في إسرائيل. فالصادرات للدول الثلاث تلك هبطت بنسبة ٧,٥٪، إلى مستوى ١٩ر مليار دولار في السنة الماضية.

وحسب فحص اجراه معهد الصادرات الإسرائيلي، لا توجد دولة غربية مشابهة لإسرائيل في وضعية تضخم الاحتكارات، وأقرب الدول للحالة الإسرائيلية هي أوزبكستان وروسيا البيضاء وألبانيا.

سعر صرف العملات

وهناك سبب آخر لانهييار الصادرات يخلق المصدرين بشكل خاص، هو ارتفاع سعر صرف الشيكال أمام الدولار واليورو والجنيه الإسترليني وباقي عملات العالم، فالمصدرون يدفعون بالشيكال على الإنتاج، ويبعون منتجاتهم بالدولار وباقي العملات الأجنبية، وحينما ترتفع قيمة الشيكال أمام الدولار، مثلا، فهذا يعني ارتفاع كلفة الانتاج، مقارنة مع حجم المداخيل، وإذا ما داروا لرفع سعر منتجهم، فإن هذا يخلق صعوبات في المنافسة في الأسواق العالمية.

ومنذ مطلع العام ٢٠١٥، وحتى هذه الأيام، ارتفعت قيمة الشيكال أمام الدولار

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير



ترجمة: سلافة حجاوي

اصطفاف "خائبى الأمل" من نتنيهاو ضمن قائمة انتخابية جديدة- مهمة واردة لكنها صعبة!

أقدم نتنيهاو منذ ظهوره على الواجهة السياسية قبل ٢٤ عاما على إطاحة كل من من شأنه أن يهدد تفرده بقيادة الليكود *نتنيهاو أطاح بشخصيات عديدة إما عبر الانتخابات الداخلية أو لاحقا خلال عمله الحكومي *الشخصيات التي تطفو أسماؤها على السطح تفتقد إلى التجانس في ما بينها ولا نجد بينها "النجم السياسي" القادر على الجرف *رغم ذلك نتنيهاو لا يستطيع البقاء مطمئنا لمستقبله



يعلون وكحلون.. اسمان لاعمان في فريق "خائبى الأمل".

وما من شك في أن نتنيهاو يعي هذه الحقائق، ولكنه في ذات الوقت لا يستطيع أن يكون مطمئنا لما سيكون في الانتخابات المقبلة، لأن الخيار الذي طرحه استطلاع الرأي، بمعنى خلق تحالف واسع من هذه الشخصيات، ومعها حزب "كولانو" بزعماء "الخائب" موشيه كحلون، هو أمر وارد، ومنطقي للغاية، شرط أن تقبل كل هذه الشخصيات مسبقا، باستمرار زعامة كحلون، رغم استطلاعات الرأي التي تتنبأ بتراجع لقوة كحلون وحزبه في الانتخابات المقبلة، وأن يهبط من ١٠ مقاعد اليوم إلى ٦ مقاعد، في ما لو جرت الانتخابات في هذه الأيام.

وهذا التحالف المفترض قد تزيد احتمالاته في ما لو تحقق ما دعت له رئيسة حزب "الحركة" تسيبي ليفني، رغم صعوبة هذا الخيار، إذ دعت ليفني، شريكة حزب "العمل" في كتلة "المعسكر الصهيوني"، إلى إقامة تكتل برلماني يجمع الكتل والأحزاب مما يسمى "اليسار الصهيوني" و"الوسط"، لتكون كتلة موحدة لمواجهة تحالف نتنيهاو وحزبه مع أحزاب المستوطنين وسائر اليمين الأكثر تطرفا، والذين وصفتهم بأنهم "خطر على الديمقراطية".

وقالت ليفني في تصريحات اعلامية بعد الإعلان عن ضم ليرمان وحزبه إلى الحكومة، إن إسرائيل تمر اليوم بأزمة قيمة، وعلى كل من يؤمن بالديمقراطية الإسرائيلية أن ينضم للتحالف لتغيير حكومة اليمين. وقالت إنها عرضت الفكرة على رئيس حزب "العمل" إسحاق هيرتسوغ، شريكها في قيادة "المعسكر الصهيوني"، وأكدت أن الأخير أعرب عن موافقته على الفكرة.

ويمكن القول إن عودة التحالف بين نتنيهاو وليرمان ستغير المشهد الانتخابي الذي كان متوقعا للانتخابات المقبلة، وحتى ذلك الحين قد تشهد الكثير من تقلب المعادلات السياسية القائمة اليوم.

هنا: هي سببها نتنيهاو في الانتخابات المقبلة، كل "خائبى الأمل" منه، وخاصة من دفعهم إلى خارج صفوف العمل السياسي بكل مستوياته؟ والاجابة السريعة على هذا السؤال: إن هذا الاحتمال وارد جدا، ولكن فرص هذا الاصطفاف صعبة للغاية، حتى هذه المرحلة، نظرا لسلسلة عوامل نذكر اهمها هنا.

في استعراض لأسماء كل الشخصيات التي ورد ذكرها هنا، وغيرها قد تظهر لاحقا، نجد أنه لا تجانس وثيقا في اتجاهات النهج السياسي، حتى لو أنها كلها، وربما باستثناء دان مريدور، هي في صلب اليمين المتشدد، فعلى سبيل المثال، حين قرر غدون ساعر العودة إلى الحلبة السياسية عبر "الشبابيك الإعلامية"، قبل عام من الآن، اختار أن يقارع نتنيهاو من الزاوية الأكثر تشددا في اليمين، فقد هاجمه بزعم أنه لا يصادق على مشاريع استيطانية جديدة في القدس الشرقية والصفحة المحتلتين. وهذا أمر لا يتلاءم مع خطاب عدد من الشخصيات التي أطاح بها نتنيهاو، رغم تمييزها، الأمر الآخر، أنه لا يوجد من بين كل هذه الشخصيات شخصية شعبية جارفة، أي بمستوى "نجم سياسي" قادر على إحداث جرف في الشارع، ولذا فإنه في حال تحالفها في ما بينها، ستكون أمام سؤال مععب، من سيغود؟. ويعلون الذي يسقط اسمه الآن، كونه "الخائب الطازج"، إن صح التعبير، هو أيضا ليس من هذه الشخصيات القوية في الشارع.

والأمر الأساس الذي يجب أن لا يغيب عن بالنا، هو أن نتنيهاو نجح في خنوتين اتخذها في ما واحد: الاستمرار في اقرار الموازنة المزوجة للعامين المقبلين، بحيث أنه يعيد عن نفسه الضغوط الائتلافية والبرلمانية، وثانيا توسيع ائتلافه، وبذا لنجح في أن يعيد الانتخابات لأكثر من عامين منذ الآن. وهذا يعني أن هذه "الوفرة" التي نشهدها اليوم، والصخب الاعلامي من حولها، سيهدأ غبارها حتى الانتخابات المقبلة، ليظهر جمعها على حقيقتها.

من قوة الحزب في انتخابات ٢٠٠٩، إذ حصل على ٢٧ مقعدا، ورئاسة الوزراء، ومن أجل ضمان فوز هكذا، استقدم نتنيهاو شخصيات من التيار الایدیولوجي التقليدي في حزب "الليكود"، ونقل تيار حزب "حيروت" التاريخي المؤسس لحزب الليكود، التي تحظى بهيبة واحترام في الشارع، من أمثال بنيامين بيغن، ودان مريدور، إضافة إلى من كانوا موجودين في الكتلة، مثل رؤوفين ريفلين، وميخائيل ايتان، وهذه الشخصيات، رغم أنها ليست قيادية بمستوى أن تكون رأس هرم، إلا أنها بعد أن حققت لنتنيهاو ما أراد، بات يرى بها نتنيهاو تهديدا لانفرادة في زعامة الحزب، فكان الحساب معها في الانتخابات التمهيدية لانتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إذ مذ نتنيهاو يده لتيار المستوطنين الأشد تطرفا، الذي لا يرتاح لهذا التيار الایدیولوجي، كونه يطالب بضوابط لسياسة اليمين.

وتمت الإطاحة ببيغن ومريدور وإيتان، دفعة واحدة من قائمة الحزب للانتخابات، ونضيف لهم قبل الانتخابات موشيه كحلون، الذي لربما شعر باحتمال أن يكون نتنيهاو يهيئ له مكانة كآخرين من ذلك التيار، فقرر اعتزال الحياة السياسية لفترة. أما ريفلين الذي فلت من تلك المكيدة، فقد تلقى الحساب من نتنيهاو بعد الانتخابات، إذ عارض الأخير أن يواصل ريفلين منصبه رئيسا للكنيست، ولكن ريفلين حظي بدعم شخصيات مركزية في الحزب، للمنافسة على رئاسة الدولة، التي حظي بها في صيف العام ٢٠١٤، وكان هذا بغير رضی نتنيهاو، الذي رصد الشخصيات الداعمة لريفلين، وأبرزها في ذلك الحين، الوزير غدون ساعر، الذي وجد نفسه بعد بضعة أشهر قليلة في حالة حصار نتنيهاو له، فقرر هو الآخر الخروج من الحكومة واعتزال الحياة السياسية، أيضا لفترة.

وقد نضيف أسماء أخرى أطاح بها نتنيهاو تدريجيا، بعد أن رأى بها تهديدا لتفرده بزعامة الحزب، ولكن المسار الأبرز الذي اتبعه نتنيهاو أيضا لضرب مكانة شخصيات الحزب، لمنع أحد منها من أن يكتسب مراكز قوة تهدد مكانة نتنيهاو، هو تشكيل الحكومات الثلاث الأخيرة، بما فيها الحالية. وإذا عدنا إلى تركيبة كل واحدة من الحكومات الثلاث الأخيرة، لوجدنا أن نتنيهاو أبقى للشخصيات الليكود "أشلاء وزارات"، وكل وزارة كبيرة كانت منقوصة، وطالما أن الأمر يتكرر من حكومة إلى أخرى، فإن هذا تحول إلى نهج، ليس نابعا من احتياجات تركيبة الائتلاف الحكومي، بل لنتنيهاو أيضا مصلحة في تفتيت مراكز القوة، وعدم منح أي وزير من شخصيات الليكود خاصة، تلك القوة التي قد يستفيد منها في علاقاته بين كوادرات الليكود.

وقبل عام من الآن، كان حديثنا عن "خائبى الأمل" في الليكود من تركيبة الحكومة، وكان على اللائحة جميع وزراء الليكود، باستثناء موشيه يعلون، ونخص بالذكر غلعاد إرذان، الذي تأخر في دخوله إلى الحكومة أسبوعين إلى ثلاثة، ويسرائيل كاتس ورئيف الكين وياريف ليفين وأوفير كونيغن، عدا الأسماء البارزة التي لم تجد لها مكانا حول طاولة الحكومة، وأبرزها بنيامين بيغن وتساحي هتيفي وآخرون.

وإذا كان يعلون الراجح الأكبر يومها، بكونه حصل على حقيبة وزارية دسمة بمستوى وزارة الدفاع، وهي الوزارة الأكبر لحزب الليكود، بعد رئاسة الوزراء، فإنه يخسرهما الآن، لينضم إلى فريق "خائبى الأمل"، ما يعني أنه لم يعد بيد شخصيات الليكود أية حقيبة من الحقائب الأكبر، وهي: الدفاع والمالية والخارجية (بيد نتنيهاو) والتعليم، البناء والسكان، وبالإمكان القول أيضا وزارة العدل، لما لها من دور بارز في داخل الحكومة، على صعيد التشريعات والعلاقة مع جهاز القضاء.

اصطفاف خائبى الأمل

والسؤال الذي بات مطروحا الآن، وكما ظهر في استطلاع الرأي الوارد ذكره

دراسة جديدة لـ «معهد أبحاث الأمن القومي» في مناسبة مرور مئة عام على اتفاق سايكس- بيكو:

آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط!

يصعب تصور إقدام حكومة إسرائيلية على أي مجازفات في الظروف الإقليمية الحالية

عقبة رئيسية في وجه تبلور كيان سوري. وهناك خطأ إضافي تمثل في عدم استخدام المنطقة الواسعة على ضفتي نهر الأردن لخلق تمييز واضح بين كيان عربي وكيان يهودي. كما بقي الأكراد محرومين من وطن قومي. وتفاقمت هذه النذر السيئة لاحقا مع حركة الوحدة العربية التي اعتبرت كل هذه الدول دولاً عربية. بيد أن ضرورة الاعتراف بتنوع دول المشرق والتكيف وفق هذا التنوع من خلال بناء منظومة سياسية تعددية هو في صميم العاصفة الهوجاء الحالية.

وضع اتفاق سايكس- بيكو على الصعيد القانوني

وحول العنوان أعلاه جاء في الدراسة:

إن اتفاق سايكس- بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ يحدد نطاق النفوذ البريطاني ونطاق النفوذ الفرنسي في الإمبراطورية العثمانية. وأنداك كان للاتفاق المذكور صلاحية قانونية ملزمة في كل من بريطانيا وفرنسا، ولكن كانت صلاحية مشروطة فيما يتعلق فقط بالحلفاء المشاركين في هزيمة العثمانيين. وحقبة أنه كان اتفاقاً سرياً ولم يأخذ بالضرورة في الحسبان إرادات شعوب المنطقة. لم تؤثر في طابعه الملزم وفق القانون الدولي. وفي إطار معاهدات سيفير (١٩٢٠) ولوزان (١٩٢٣)، تنازلت تركيا لكل من بريطانيا وفرنسا عن جميع مطالبها بالنسبة إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية الواقعة خارج حدود تركيا الحديثة. وتبعاً لذلك كان لبريطانيا وفرنسا الحق القانوني في التدخل في تلك المناطق. ولم يحدد اتفاق العام ١٩١٦ بالتفصيل ما هي حدود المناطق المقصودة بذلك. لكن لاحقاً، حددت سلسلة من الاتفاقيات، الموقعه عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٣ من جانب البريطانيين والفرنسيين، حدود كل من فلسطين (شملت الأردن الحالي)، ولبنان، وسورية، والعراق، والقرار المتعلق بالحدود الإقليمية حصل على مصداقية عصبة الأمم، وبالتالي على شرعية دولية، علماً بأنه من الوجهة القانونية كان القرار ملزماً حتى من دون مصداقية عصبة الأمم.

وبموجب القانون الدولي الحديث، ترث الدول الجديدة تلقائياً الحدود التي تشكلت قبل استقلالها، وقد استخدمت هذه القاعدة أيضاً من جانب إسرائيل وجارتيهما، مصر والأردن، في معاهدات السلام فيما بينهما. ويحق للدول الجديدة الاتفاق فيما بينها على إجراء تعديلات في الحدود التي رسمها الاستعمار، لكن في غياب اتفاق كهذا، تبقى حدود الاستعمار القديمة. وفي جميع نواحي منطقة الشرق الأوسط استبدل اتفاق سايكس- بيكو الأصلي باتفاقيات وتطورات لاحقة. غير أن الحدود التي رسمها البريطانيون والفرنسيون ضمن هذا الاتفاق، ونظراً إلى عدم وجود بدائل، بقيت حدود الدول في هذه المنطقة.

فلسطين كياناً دولياً. وبناء على المصالح الإستراتيجية لبريطانيا ومطالبة فرنسا التاريخية بمكانة خاصة لها في المشرق، جرى الاتفاق على أن تحصل بريطانيا على منطقة بلاد ما بين النهرين مع جسر برى إلى البحر الأبيض المتوسط، بينما تحصل فرنسا على لبنان وقسم كبير من سورية.

وأضافت: إن اتفاق «سايكس- بيكو» هو أحد مكونات الدبلوماسية السرية التي لها علاقة بمنطقة الشرق الأوسط في زمن الحرب، إذ وাকته اتفاقيات مع دولتين أخريين معنيتين بالمنطقة هما: روسيا وإيطاليا. بالإضافة إلى سلسلة خطوات وتعهدات بريطانية تجلت لاحقاً، بينها وعد بلفور ورسائل موجهة إلى العائلة المالكة العاشمية.

وعلى الرغم من هذه التعديلات التي طالت هذا الاتفاق، فإن مصطلح «سايكس- بيكو» يشير إلى مجمل التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وإلى النظام السياسي الذي أرسته.

وفي الواقع، فإن المنظومة السياسية التي تخضعت عن المرحلة الأخيرة من الحرب وعن الحركة الدبلوماسية التي أعقبها، كانت مغايرة كلياً للواقع الذي تصوره كل من سايكس وبيكو، وذلك على الشكل التالي: (١) فلسطين على ضفتي نهر الأردن أصبحت منطقة انتداب بريطاني (قرار عصبة الأمم)؛ بموجب اتفاق بين رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج ورئيس الحكومة الفرنسية جورج كليمنصو، تحول الموصل وشمال العراق من منطقة خاضعة لسيطرة فرنسية إلى منطقة خاضعة لسيطرة بريطانية، وجرى ضمها إلى المملكة العراقية؛ (٢) كجزء من الاتفاق ذاته، أطلقت بريطانيا يد فرنسا في المنطقة التي أعطيت لها، فاستغلت فرنسا ذلك لتوسيع مساحة لبنان على حساب سورية وقسمت سورية إلى أربع ولايات؛ (٤) أنشأت بريطانيا «إمارة شرق الأردن» إرضاء للملك عبد الله، واقتطعت لها لاحقاً من أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب؛ (٥) لواء الإسكندرون على الحدود التركية-السورية أعطي مكانة خاصة، وفي نهاية المطاف تنازلت عنه فرنسا لمصلحة تركيا عنية الحرب العالمية الثانية.

إن الدول العربية التي نشأت بهذه الطريقة، مثل العراق وسورية والأردن ولبنان، أصبحت جزءاً من منظومة دول عربية أوسع لا تمتح في معظمها بأي صلة لاتفاق سايكس- بيكو. ويبدو أن نظراً إلى الورا، يمكن أن نرى بوضوح وطأة القدم الخشنة للاستعمار الأوروبي في سلسلة الخطوات والأحداث السابق ذكرها، فعلى الرغم من أن سورية والعراق ولبنان تشكل كيانات تاريخية وجغرافية، فإن الدول التي نشأت تحت هذه الأسماء كانت صلتها ضعيفة بالواقع على الأرض، وكانت ولادة لبنان الكبير خطأ جسيماً زرع تماساك واستقرار الكيان اللبناني الذي هو أصغر حجماً، وتحولت سياسة «فرق تسد» وضم أقاليم إلى سورية إلى

تفاهم واسع واتفاق عام بين الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي. و فقط عندئذٍ ستضم الدول الرئيسية في المنطقة: مصر، السعودية، الأردن؛ إيران؛ تركيا. وفي المرحلة الثالثة، سيطلب من بعض اللابعين المحليين إعطاء موافقتهم على المخطط المقترح.

تكن في عدم وجود قوة عظمى خارجية قادرة على فرض تسوية حتى لو كانت تسوية متفقا عليها في المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فإن عدم استعداد لاعبين رئيسيين من خارج المنطقة لنشر قواتهم العسكرية في الميدان يجرهم من أداة فعل رئيسية. ومع ذلك، فإن منع وصول أسلحة إلى أيدي تنظيمات تعارض تسوية سياسية، ومنع انضمام متطوعين دول إلى القوى المحلية، فضلاً عن تدمير ترسانات ومخازن الأسلحة، من شأنه أيضاً أن يسرع الاستعداد لإجراء تسويات.

ورأت أنه لعله من السابق لأوانه إعلان «سايكس- بيكو» جديد، لكن آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يبقى على أجزاء حالية من النظام القديم لا تزال ذات صلة، ويضيف إليها مكونات جديدة، بهدف الاستجابة لتغيرات جارية في المنطقة خلال المئة عام الأخيرة.

ولدى تطرق الدراسة إلى المنظور الإسرائيلي- الفلسطيني، قالت: من الواضح أنه في إطار البحث عن نظام إقليمي جديد، لا يستطيع المجتمع الدولي تجنب التطرق إلى النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. فانهيار النظام القديم في قلب منطقة الشرق الأوسط ولد تأثيرات متضاربة في الطريق المسدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لا ريب في أنه يصعب تصور إقدام حكومة إسرائيلية على مجازفات في الظروف الإقليمية الحالية، ومع ذلك فإن التطورات الحالية فتحت مجالاً جديداً لأفكار وحلول خلاقية. وينبغي للإسرائيليين والعرب على حد سواء تذكر حقيقة أن نظام سايكس- بيكو كان من فعل قوى خارجية تدخلت في المنطقة. واليوم، بعد مرور مئة عام على هذا الاتفاق، لدى شعوب المنطقة فرصة كي يصنعوا تاريخهم بانفهم.

وحول منشأ اتفاق سايكس- بيكو وخصائصه الرئيسية، جاء في الدراسة: يشير مصطلح «سايكس- بيكو» بمعناه الأيسر والأدق، إلى اتفاق جرى توقيعه في أيار ١٩١٦ بين السير مارك سايكس، وهو دبلوماسي بريطاني خدم إبان الحرب العالمية الأولى، وبين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، ويتعلق بالوضع في منطقة الهلال الخصيب (المشرق وبلاد ما بين النهرين) في نهاية الحرب، انطلاقاً من فرضية أن الإمبراطورية العثمانية، شريكة ألمانيا في الحرب، آيلة إلى التقسيم بين القوى العظمى. وهكذا، خطت بريطانيا وفرنسا لتتاسم السيطرة والنفوذ في المنطقة مع جعل

كتب برهوم جرابيسي:

سارعت القناة الإخبارية (ريشت بيت) في الإذاعة الإسرائيلية الرسمية، يوم الجمعة الأخير، إلى نشر استطلاع للرأي، حول شكل نتائج الانتخابات البرلمانية، في حال لو جرت اليوم، وخاض فيها "فريق الخائب الملهم" من نتنيهاو في قائمة انتخابية واحدة، والنتيجة لم تكن مفاجئة، بأن باتت هذه القائمة الأولى في مواجهة المنافسين. ولكن واقع الحال يقول شيئاً آخر، فهذا استطلاع جرى في خضم ضجة استقالة موشيه يعلون، بينما مشهد الانتخابات التي قد تجرى بعد عامين أو أكثر، سيكون مختلفاً إلى درجة كبيرة، مما يتوقعونه اليوم. ورغم ذلك فإن فريق "خائبى الأمل" و"المهزومين" في الليكود، بات أكبر من ذي قبل، رغم عدم تجانس.

فاستقالة موشيه يعلون، من وزارة الدفاع ومن الحكومة وعضوية الكنيست، كانت الاحتمال الأكبر، لرد فعله، على قرار بنيامين نتنيهاو الاطاحة به، لصالح ضم أيفغور ليرمان وكتلته البرلمانية إلى الحكومة. وبالإمكان القول إن هذه النتيجة قد وضعها نتنيهاو في حساباته؛ وليس من المستبعد، أن يكون قد سعى لها، من بات يجلس على كرسي رئاسة الوزراء منذ سبع سنوات متواصلة، دون رؤية أي احتمال لاستبداله في مسار سياسي عادي، وانتخابي، بحسب نتائج الاستطلاعات التي تظهر تباعاً، في الأشهر الأخيرة.

ولدى الاعتزال الحياة البرلمانية، أعلن يعلون أنه سينافس "على القيادة"، ولكن ليس واضحاً ما الذي يقصده بالضبط. هل سينافس على قيادة حزب "الليكود"، أم أنه سيفارده ليخوض المنافسة في مواجهة نتنيهاو، من خلال اطار سياسي قائم، واطار جديد سيعمل مع آخرين على إقامته، وفي كل واحد من هذين الخيارين، ستكون صعوبة، أشدها في داخل حزب الليكود.

نهج العزل التدريجي

منذ ظهور نتنيهاو في واجهة السياسة الإسرائيلية، وبالذات بعد انتخابات ١٩٩٢، واعتزال رئيس الليكود في حينه إسحاق شمير السياسة، خاض المنافسة على زعامة الليكود بشراسة؛ ونذكر له تلك المنافسة أمام من كان الشخصية الثانية في الحزب دافيد ليفي، واستخدام الكثير من الوسائل والأدوات الفاسدة في الانتخابات على رئاسة الحزب، وهذا قاد إلى دفع ليفي لاحقاً إلى خارج صفوف الحزب. وعاد إليه متأخراً بعد سنوات.

لكن نهج نتنيهاو اشتهد أكثر في سنوات الأربعين الأولى، بعد أن اعتزل السياسة في العام ١٩٩٩، إثر هزيمته في المنافسة على رئاسة الوزراء أمام إيهود باراك؛ إذ قرر العودة إلى الحياة السياسية، بعد فوز أريئيل شارون برئاسة الوزراء في العام ٢٠٠١، وحاول نتنيهاو المنافسة مجدداً على رئاسة الليكود في نهايات العام ٢٠٠٢، تمهيداً لانتخابات مطلع العام التالي، ولكنه سرعان ما انسحب من المنافسة بعد أن عرف ضعف فرصه بالفوز أمام شارون.

واختار خوض الانتخابات ضمن قائمة الحزب والفوز لاحقاً بحقيبة المالية. لم يستسلم نتنيهاو في أي يوم لحقيقة زعامة شارون للحزب، وبحث عن فرص عديدة للانقضاض على زعامة الحزب، فوجدها في أوج الأزمة التي عصفت بالليكود، إثر قرار شارون إخلاء مستوطنات قطاع غزة في العام ٢٠٠٤. فنتنيهاو الذي أبدى تأييداً في البداية، سرعان ما انقلب على هذا الموقف، ليس فقط من دوافع مواقفه اليمينية المتشددة، بل لأنه وجد الاحتمال الكبير في الفوز مجدداً برئاسة الحزب، وهذا الاحتمال تم فقط بعد أن نشأ شارون عن الحزب، ليشكل حزب "كديما"، فكانت زعامة نتنيهاو تحصيل حاصل، ليخوض انتخابات ٢٠٠٦، التي ألحقت بالليكود هزيمة تكرار، بهبوطه إلى ١٢ مقعداً برلمانياً. إلا أن نتنيهاو على رأس الليكود، استعداد قسماً كبيراً

إلى مقعداً برلمانياً. إلا أن نتنيهاو على رأس الليكود، استعداد قسماً كبيراً

متابعات

إعداد: بلال ظاهر

عن الحرب النفسية وحقيقة التهديدات على إسرائيل!



تنتابهاو خلال جولة في إحدى المناطق الحدودية

جدا وكذلك عقيدة تحركها الكراهية لإسرائيل. وتوجد بحوزتها صواريخ طويلة المدى بإمكانها إصابة أية نقطة في إسرائيل وبدقة فائقة". وأردف "لكن هذه أيضا إيران التي يتوقعها الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والدول العظمى، وافقت على الانسحاب لسنوات إلى الخلف فيما يتعلق بقدرتها على صنع سلاح نووي. وهذه إيران التي تواجه أجندها مواضيع حارقة أكثر من مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل. فهي قلقة حيال تحسين وانعاش اقتصادها، وهي غارقة عميقا في حروب لا تنتهي في سورية واليمن".

ولفت ميلمان أخيرا، إلى أن الصراع السني - الشيعي في المنطقة يعود بالفائدة على إسرائيل، من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الخليج، وأشار المحلل بشكل خاص إلى علاقات تجارية لرجال أعمال إسرائيليين، وبينهم مسؤولون كبار سابقون في جهاز الأمن، مع الإمارات العربية المتحدة. وخلص ميلمان إلى أن "جميع هذه الأحداث والتطورات تنضج إلى صورة واسعة، تظهر منها صورة واضحة، هي أن إسرائيل، التي ينسب إليها احتكار سلاح نووي، واستخبارات نوعية، وسلاح جو هو الأقوى في المنطقة وخارجها أيضا، هي دولة عظمى تُعدّ الأكبر والأقوى في الشرق الأوسط عسكريا وتكنولوجيا. وواضح أن الوزراء ليسوا معنيين بقول ذلك علنا، فهم يفضلون رسم سيناريوهات تظهر إسرائيل دولة ضعيفة، ورقة في مهب الريح، ومهددة، وتواجه خطرا وجوديا. وعرض الصورة بهذا الشكل تحركه اعتبارات سياسية".

إرهابيي تنظيم "ولاية سيناء" الذين أقسموا يمين الولاء لداعش". وأضاف ميلمان أنه توجد رغبة مشتركة لدى إسرائيل ومصر حيال الحدود مع قطاع غزة، وهي إضعاف حركة حماس. وأضاف أن "نظام السيسي غاضب من التعاون الجاري بين الذراع العسكري لحماس وداعش، ويتمثل هذا التعاون بأن نشطاء "ولاية سيناء" يساعدون في تهريب السلاح إلى غزة وبالمقابل يحصلون على المال وتدريبات ومعالجة جراحهم في مستشفيات في القطاع". إلا أن ميلمان اعتبر أن حماس تعمل على ترميم قوتها العسكرية وإعادة بنائها. وأضاف المحلل أن الجيش الإسرائيلي يستخلص دروس العدوان الأخير على غزة. وأشار إلى أنه في حال شن إسرائيل عدوانا جديدا على غزة، فإن التوقعات هي أن الحكومة الإسرائيلية لن توعدّ للجيش بإسقاط حكم حماس. ووفقا لتقديرات الجيش الإسرائيلي فإن "حماس مرتدعة حتى الآن وتتحسب من مواجهة جديدة".

إضافة إلى ما تقدم، فإنه لا يوجد أي جيش لدولة عربية يهدد إسرائيل، وينبع ذلك، وفقا لميلمان، من أن "إسرائيل أبرزمت اتفاقيتي سلام مع مصر والأردن، كما أن جيوشا كانت قوية وكبيرة، في سورية والعراق وليبيا، تلاشت أو ضعفت أو أنها مشغولة بمهمات أكثر إلحاحا".

وشدد ميلمان على أنه "لا توجد اليوم قوة عسكرية منظمة وقوية تشكل خطرا أو تحديا لإسرائيل. وهذا الأمر يسري على إيران أيضا، التي ما زالت تشكل القوة الوحيدة في الشرق الأوسط التي بإمكانها أن تهدد إسرائيل، إذ توجد لدى إيران قوة عسكرية كبيرة، وصناعة أسلحة متطورة

كذلك يسود الهدوء في هضبة الجولان المحتلة، على الرغم من تواجد عناصر "داعش" و "جبهة النصرة" داخل الأراضي السورية وقريبا من خط وقف إطلاق النار هناك، الذي تعتبر إسرائيل أنه يشكل حدودها مع سورية. وكتب ميلمان أن "هذه المجموعات تعلمت التعايش مع الجار الإسرائيلي"، لأنها "مرتدعة من قوة الجيش الإسرائيلي وبسبب تخوفها من رد فعل إسرائيلي شديد في حال تجرأت على العمل ضدها في هضبة الجولان. وبالطبع لديهم الآن أعداء أهم من إسرائيل".

وعند حدودها الشرقية مع الأردن، تبني إسرائيل جدارا بطول ٣٠ كيلومترا في جنوب هذه الحدود. ووفقا لميلمان فإن "العلاقات بين الدولتين أفضل من أي وقت مضى". وأضاف أن الملك الأردني عبد الله الثاني يصمد أمام الضغوط وعلى الرغم من الضائقة التي تعاني منها الأردن، وبين أسباب ذلك نزوح أكثر من نصف مليون لاجئ سوري إلى الأردن كذلك فإن "جبهة الأمن والجيش الأردني تعمل بصورة جيدة، وتحافظ على الحدود وتحبط الكثير من مخططات داعش لتفخيذ هجمات، والتعاون العسكري للدفاع عن الحدود المشتركة، الذي كان وثيقا دائما، مستمر ويسهم بالاستقرار".

وهكذا هو الوضع عند الحدود بين إسرائيل ومصر أيضا. ف"عمليا، العلاقات الأمنية بين الدولتين لم تكن في حال أفضل، وفي مركز العلاقة مع مصر السياسي توجد مصالح متطابقة، وأولها حرب ضرور ضد

يروج السياسيون الإسرائيليون طوال الوقت بأن إسرائيل دولة مهددة، تواجه تحديات هائلة من جانب إيران وحزب الله وحماس و"الإرهاب الإسلامي" المتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وفرع القاعدة في سورية "جبهة النصرة"، وحتى أن بعض السياسيين يضيفون إلى ذلك الهبة الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

ويضم سياسيون آخرون حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS) إلى قائمة هذه "التهديدات".

على هذا النحو تحدث وزراء وأعضاء كنيست وسفراء من إسرائيل، وكذلك زعماء منظمات يهودية - أميركية وأثرياء يتبرعون بأموال طائلة لإسرائيل والحملات الانتخابية لرئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، خلال مؤتمر صحيفة "جيروزايم بوست" في نيويورك الأسبوع الماضي، وحتى أنهم اعتبروا أن إسرائيل تواجه "تهديدا وجوديا".

مقابل جميع المتحدثين في هذا المؤتمر، تحدث رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، فسعى إلى توضيح الصورة كما هي على أرض الواقع، والتي تختلف كلياً عن خطاب التخويف وتقمص دور الضحية الدائمة، الذي يروج له خطاب اليمين الإسرائيلي.

وقال هليفي خلال ندوة في المؤتمر بعنوان "الإرهاب الإسلامي في العالم"، إنه "لا يمكن القضاء على إسرائيل، ولا توجد تهديدات وجودية ضدها"، وكرر دعوته إلى أنه يتعين على إسرائيل التحدث مع حركة حماس، وأنه ربما يفعل ذلك وزير الدفاع المعين، أفغدور لبيرمان، رغم أنه دعا خلال العدوان الأخير على غزة، في صيف العام ٢٠١٤، إلى اجتياح قطاع غزة وإعادة احتلاله والقضاء على حكم حماس.

وأشار هليفي إلى أن حماس وإيران ليستا حليفتين وإنما هناك خلافات بينهما.

وأشار المحلل الأمني في صحيفة "معاريف"، يوسي ميلمان، يوم الجمعة الماضي، إلى أنه "خلفا للسياسة، حيث بالإمكان منح دلالات وتحليلات متنوعة لخطوات كهذه أو تلك لأن ذلك متعلق بمواقف السياسي نفسه، فإنه في المواضيع الأمنية تكون الحقائق واضحة في غالب الأحيان، ويصعب مناقشتها. وهذه هي صورة الواقع (الأمني): في جميع مناطق حدود إسرائيل الخمس يسود الهدوء".

وكتب ميلمان أنه عند الحدود مع لبنان "حزب الله مرتدع" وهو ليس معنيا بحرب جديدة حاليا، علما أن حزب الله يشكّل اليوم أكبر تهديد على إسرائيل، لأنه يمتلك أكثر من ١٠٠ ألف صاروخ وقذيفة صاروخية، بينها مئات الصواريخ التي يزيد مداها عن ٢٥٠ كيلومترا وبعضها دقيق وبمقدوره حمل رأس حربية بزنة مئات الكيلوغرامات من المتفجرات. وبإمكان هذه الصواريخ أن تضرب منشآت إستراتيجية وهامة في إسرائيل، مثل محطات توليد الكهرباء ومفاعل ديمونا النووي ومطار بن غوريون الدولي وموانع ومعسكرات للجيش ومطارات عسكرية. كذلك يملك حزب الله صواريخ بر - بحر وطائرات من دون طيار ومضادات جوية، إلى جانب قدرات استخبارية وقتال السايبر، في الفضاء الافتراضي، يتحسّن.

وأشار ميلمان إلى أن التقديرات الإسرائيلية تتحدث عن أن حزب الله ضاعف قوته ثلاث مرات على الأقل قياسا مع ما كانت عليه عشية حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦. ويبلغ عدد قواته أكثر من ٤٠ ألف مقاتل، أكثر من نصفهم في الاحتياط. ورغم أن حزب الله خسّر حوالي ١٥٠٠ مقاتل في سورية وأصيب حوالي خمسة آلاف آخرين، إلا أن هذه الحرب منحتة خبرة عسكرية كبيرة في تفعيل القوات وتحريكها تحت النيران. رغم ذلك، اعتبر ميلمان أن "في الميزان بين الحسناك والمساوئ، الضعف مقابل القوة، الكفة تميل لصالح إسرائيل. والنتيجة هي أنه بعد عشر سنوات على الحرب، سكان الجليل، وإسرائيل عموما، تتعوضوا بأطول فترة هدوء بين الحروب التقليدية، وبموجب كافة التقديرات، فإن احتمال نشوب حرب جديدة بين إسرائيل وحزب الله ليست كبيرة، خاصة طالما أن الحرب في سورية مستمرة".

تقرير مرتقب لمراقب الدولة يؤكد عدم محاربة العنصرية في المدارس الإسرائيلية!

وقالت مصادر قرأت تقرير المراقب، إن القول بأن هذا الجهاز يتعامل ولو بشكل ضئيل مع الموضوع هو لبراء كبير وليس مؤكدا أن هذا القول له صلة بالواقع. وأوضح أحد المصادر أن «محاربة العنصرية ليست موضوعا يهم التيار الحكومي الديني فقط، وإنما هذا موضوع يجب أن يشمل كافة أجهزة التعليم، وينبغي أن يلزم التيار الديني (اليهودي). وباستثناء وضع مدارس فإن هذا لا يحدث، ولا في أي مرحلة تعليمية».

وأشارت المصادر إلى أن الانتقادات التي يتضمها التقرير تتناول أيضا الهجوم الضئيل جدا للأنشطة والمبادرات في وزارة التربية والتعليم من أجل الحياة المشتركة. وتقول الوزارة إنها ترصد ميزانية بمبلغ عشرة ملايين شاقل، منذ العام الدراسي الماضي، لتمويل موضوع التربية الديمقراطية والحياة المشتركة ومحاربة العنصرية، لكنها ترفض كشف تفاصيل كاملة حول طريقة احتساب هذه الميزانية، إذ ترفض الوزارة تعتيما على بنود ميزانية الدمع في هذا السياق وكذلك على الاتفاقيات التي تبرها مع منظمات وجمعيات من خارج الوزارة، ورغم ذلك، ومن أجل المقارنة، فإن ميزانية الوزارة لموضوع "الثقافة اليهودية" بلغت ١٥٠ مليون شاقل، في ميزانية الوزارة الأخيرة، وحتى أن هذا المبلغ ليس نهائيا وقد يرتفع.

وقال أحد المصادر إن "موظفي مكتب مراقب الدولة طلبوا الوصول على خطط عمل وقرارات (حول الحياة المشتركة ومحاربة العنصرية)، وليس أقوالا وحسب، لكن موظفي الوزارة واجهوا صعوبة في تزويد أجوبة على ذلك، لا توجد إستراتيجية ولا توجهات مستقبالية في مواضيع كهذه، في الوقت الذي يزداد خريجو جهاز التعليم طرفا".

وأضاف المصدر أنه "لا يمكن القول إن وزارة التربية والتعليم تتهرب من معالجة مواضيع كهذه، لأن هذه المواضيع ليست غاية تستدعي تفكيكا وبذل جهد خاص. وهناك أنشطة لتشجيع حياة مشتركة طبعاً، لكن في الغالب تكون هذه مبادرة محلية من جانب مدرسة أو منظمة صهيونية، والوضع بهذا الشكل منذ سنوات طويلة".

واعتبر مصدر آخر أن "الانطباع لدى موظفي المراقب هو أنه ربما تكون هناك نوايا طيبة لدى الوزارة، لكن من الناحية الفعلية ما جرى فعله قليل جدا، ولا يوجد لدى جهاز التعليم محفز للعمل في هذه المواضيع، وبين أسباب ذلك عدم وجود دعم من قيادة الوزارة".

واعتت الوزارة في تعقيها ما يلي: "إننا ننظر إلى التربية على الديمقراطية والحياة المشتركة ومحاربة العنصرية بأنها قيمة هامة للغاية، وسنشدّد على ذلك بشكل خاص في الخطة الإستراتيجية للوزارة للسنوات القريبة المقبلة. وفي هذا الإطار، سيتم وضع خطة عمل تلزم كافة الوحدات في الوزارة وتشمل وظائف ومؤشرات واضحة للتنفيذ. ويعمل في الوزارة طاقم للتربية المدنية ويعدم أنشطة مثل عقد لقاءات بين مجموعات في المجتمع الإسرائيلي وتمويل دراسات في موضوع العنصرية. وعملت لجنة وزارية خلال السنة الأخيرة على بلورة وثيقة توصيات للتربية على الديمقراطية والحياة الديمقراطية. ووفقا لتقارير معظم التلاميذ فإن المدارس تبذل جهودا كبيرة من أجل تشجيع التسامح تجاه الآخر المختلف".

حرية تعبير عن الرأي، وأفادت مصادر مطلعة بأن تقرير المراقب يشير إلى أن وزارة التربية والتعليم قررت عدم تبني توصيات مركزية في تقرير كرمينتسر، فيما لم تتم ترجمة تقرير عيساوي - سولومون إلى خطة عمل عملية.

ورأت المصادر ذاتها أن التربية على حياة مشتركة ومنع العنصرية لم تكن أبدا على رأس سلم أولويات الوزارة. وأن هذا كان قرارا اتخذ بشكل متعمد وعن وعي من جانب وزراء التربية والتعليم وكبار المسؤولين في الوزارة، ويقضي هذا القرار «بعدم تطوير برامج تربوية لمواجهة الشروع في المجتمع في إسرائيل، وخاصة بين اليهود والعرب». ويعبر عن هذا التوجه للوزارة غياب خطط عمل منظمة ومعرفة وملازمة، بدءا من مستوى المديرين العامين وحتى مفتشي المدارس ومدبريها. كذلك هناك غياب تطوير أدوات لقياس ظاهرة العنصرية، وتصعب مشكلة القياس استيضاح ما إذا كانت البرامج القليلة نسبيا والتي تعمل لتحقيق أهدافها، وتمت في بداية العام الحالي إقالة العالم الرئيس لوزارة التربية والتعليم، البروفسور عامي فولنسكي، بعد أن بادر مع الجيش الإسرائيلي إلى تطوير مقياس للعنصرية بين تلاميذ المدارس.

وأضافت المصادر أن تقرير المراقب يطرق إلى أن غاية الوزارة، المحدودة للغاية، منقسمة بين مديريةية المجتمع والشعبية وبين «الهيئة من أجل التربية المدنية والحياة المشتركة»، التي كلفت بتطبيق تقرير لجنة كرمينتسر. وبالإمكان مشاهدة اقتراحات لأنشطة مدرسية ومواد تعليمية مختلفة في الموقع الإلكتروني للهيئة، لكن يصعب العثور على خطط عمل. ويعمل في هذه الهيئة ٢٥ موظفا. ٢٠٪ منهم عرب. وقال أحد المصادر إنه «كان بالإمكان توقع وجود نسبة أعلى في التنظيم الوحيد في وزارة التربية والتعليم الملتمزم بتشجيع الحياة المشتركة». ووفقا لمصدر آخر، فإن أفراد طاقم المراقب وجهوا انتقادات بسبب الاعتماد الواسع للهيئة خصوصا والوزارة عموما على التعاون مع جهات خارجية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بالمعرفة والخبرة داخل الوزارة.

كذلك ينتقد تقرير مراقب الدولة تأهيل المعلمين، الذي لا يمنح العاملين في سلك التعليم أدوات تساعدهم في ترميز دروس في مواضيع يوجد خلافات سياسية حولها. والحديث هنا لا يدور فقط حول نقاشات، تخرج عن السيطرة في أحيان كثيرة، حول مستقبل الأراضي المحتلة، وإنما حول قضايا حقوق الإنسان والمواطن ومنع العنصرية. ويتحدث معلمون كثيرون في السنوات الأخيرة عن صعوبات متزايدة في إجراء نقاشات كهذه في الصفوف، وبين أسباب ذلك ردود فعل التلاميذ وتخوف المعلمين من عدم دعمهم من جانب المسؤولين عنهم، مثال على ذلك، عندما هوجم معلم من بلدة طبعون، يدعى آدم فيرتي، بسبب انتقاده سياسة الحكومة الإسرائيلية، التزم المسؤولون في جهاز التعليم الصمت، وتعرض هذا المعلم إلى هجوم كلامي من جانب تلاميذه.

تزايد التطرف بين خريجي المدارس

يتطرق قسم آخر من تقرير المراقب إلى التعامل الذي يكاد يكون معدوما في جهاز التعليم الحكومي - الديني مع موضوع الحياة المشتركة والعنصرية.

المطلعة على التقرير، إنه «يتبين من الانتقادات أن ثمة حاجة واضحة إلى تعميق التربية المدنية، إلا أن الوزارة لا ترصد ميزانيات لذلك، ولا تطبق توصيات ولا تختبر أي ناحية تقريبا متعلقة بهذا المجال». وأضاف مصدر آخر أن «الهجم الضئيل للأنشطة واللقاءات وبرامج التعليم يثير شكوكا حول ما إذا كانت الوزارة مهتمة أصلا بمعالجة هذه المواضيع».

وساور كبار المسؤولين في الوزارة، خلال الأسابيع الأخيرة، قلق من احتمال أن يكرّج مراقب الدولة في نشر هذا التقرير الخاص، وأن يتزامن ذلك مع صدور كتاب المدينيات الذي يدور حوله سجال حاد، وفي أعقاب النقاش في الحيز العام في العام الماضي حول تدريس موضوع المدينيات، سادت تقديرات في الوزارة بأن الكتاب الجديد سيترعرض لانتقادات، وتخوفوا من أن انتقادات في مواضيع ذات علاقة ستزيد المعارضة لخطوات يقودها الوزير بينيت في تدريس المدينيات ومجالات أخرى.

تجاهل لجان مهنية

بدأ طاقم مراقب الدولة العمل على التقرير قبل عام ونصف العام، ووفقا للتقديرات فإن الطاقم التقى مع عشرات المسؤولين في وزارة التربية والتعليم، وخاصة في السكرتارية التربوية ودائرة الحياة المشتركة ومديرية المجتمع والشعبية، وممثلين عن منظمات نشط في مجال الحياة المشتركة بين اليهود والعرب وموظفين أقيلا من العمل في الوزارة في السنوات الأخيرة، وبينهم رئيس السكرتارية التربوية السابق الدكتور نير ميخائيلي، والمسؤول السابق عن تدريس موضوع المدينيات أدار كوهين.

وبين التقارير التي استند إليها طاقم المراقب في عمله، تقرير أعدته لجنة برئاسة البروفسور مردخاي كرمينتسر، وهو خبير قانوني مرموق ويتولى حاليا منصب نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». وقدمت اللجنة تقريرها لوزارة التربية والتعليم، ورغم أن الوزارة تبنت التقرير، في العام ١٩٩٦، لكن تطبيقه منذئذ كان متقطعا وجزئيا، إذ أن جهات واسعة في اليمين الإسرائيلي اعتبرت تقرير لجنة كرمينتسر «مرفوضا وخطيرا».

كذلك تطرق طاقم المراقب إلى تقرير آخر قدمته، في العام ٢٠٠٩، للجنة لبلورة السياسات في موضوع التربية على الحياة المشتركة، برئاسة الدكتور محمد عيساوي والبروفسور غايي سولومون، الذي توفي في بداية العام الحالي، وفيما لا يزال بالإمكان قراءة تقرير لجنة كرمينتسر في الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، فإن مكان تخزين تقرير لجنة عيساوي - سولومون ليس معروفا.

وأوصى تقرير لجنة كرمينتسر بتطوير توجه واسع النطاق للتربية المدنية، التي تشمل تدريس المدينيات بدءا من المدرسة الابتدائية، وغرز تعليم الديمقراطية في إطار عدة مواضيع، وإبراز قيم ديمقراطية كونية، ومنع مناخ مدرسي ديمقراطي وتشجيع النشاط الاجتماعي، وبين توصيات اللجنة «تدريس ذو علاقة وحواري وبحثي، و»طرح خلافات في المواقف وتوترات ومعالجة معضلات»، وتحليل ونقد، رؤية تعقيدات المشكلة، تحليلات وحلول مختلفة»، وكذلك «حقوق وواجبات، كرامة الإنسان، مساواة، قدسية الحياة،

أعد مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي المتقاعد يوسف شابييرا، تقريراً وجه فيه انتقادات شديدة إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية حول عدم معالجة الوزارة لموضوع العنصرية في جهاز التعليم الحكومي، وعدم دفع برامج تعليمية حول الحياة المشتركة بين اليهود والعرب، والامتناع عن مواجهة الشروع في المجتمع في إسرائيل، وتجاهل الوزارة تقارير وضعتها لجان رسمية حول نشر مبادئ الديمقراطية في المدارس.

ويأتي هذا التقرير لمراتب الدولة، بعد ثلاثة أسابيع من إعلان وزارة التربية والتعليم عن صدور كتاب المدينيات الجديد «أن تكون مواطنين في إسرائيل»، والانتقادات الشديدة لمضامينه من جانب خبراء ومتخصصين في الموضوع. فهذا الكتاب يعبر عن أفكار اليمين والتيار الصهيوني - الديني، ويدافع عن وجود إسرائيل «كدولة قومية يهودية»، ويعزز القومية في إسرائيل بأنها «عرقية - ثقافية» مرتبطة بالقومية اليهودية»، ويكرر الادعاء بأن هذا التعريف لا يتناقض مع الديمقراطية، وبدلاً من تجاهل الكتاب الانتقادات، حتى داخل إسرائيل، لهذا التعريف القومي، كما أنه يكاد يتجاهل وجود الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

تقرير مراقب الدولة هذا حول جهاز التعليم لم ينشر حتى الآن، لكن صحيفة «هارتس» كشفت النقاب عنه، يوم الجمعة الماضي، وتحدثت مع مصادر اطلعت على التقرير وعلى الانتقادات لوزارة التربية والتعليم التي تضمنها.

ووفقا لهذه المصادر، فإن التقرير يذكر سلسلة طويلة من العيوب في أداء الوزارة، بينها الميزانيات الضئيلة التي تُرصد لموضوع الحياة المشتركة بين اليهود والعرب ومنع العنصرية، وعدد مقلص جدا من العاملين في هذا المجال، وعدم بلورة خطة عمل شاملة، والامتناع عن تطبيق توصيات لجان مختصة شكلتها وعينتها الوزارة بنفسها، وتأهيل جزئي لكادر يعمل في هذا المجال، وتهرب المدارس اليهودية الدينية الحكومية من التعامل مع الموضوع بصورة منهجية.

ويتوقع صدور التقرير بعد أسبوعين.

ويجري في مكتب المراقب دراسة إمكانية تقديمه إلى الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، وليس إلى رئيس الكنيست كما هي العادة لدى صدور تقارير المراقب، وذلك من أجل التشديد على أهمية التقرير.

وقال مصدر مطلع على التقرير وردود الفعل الداخلية، إن التقرير يثير تخوفات بين كبار الموظفين في وزارة التربية والتعليم، لعدة أسباب، بينها أنه «سيكون من الصعب جدا نقضه على ضوء العمل الكبير الذي استثمر فيه»،

يشار إلى أن التقرير لا يتطرق فقط إلى ولاية وزير التربية والتعليم الحالي، نفتالي بينيت، وهو رئيس حزب البيت اليهودي، اليميني الاستيطاني المتطرف، وإنما إلى الوزراء الذين سبقوه في المنصب أيضا.

وأكدت مصادر قرأت تقرير المراقب، أن مجموعة العيوب في التربية على حياة مشتركة ومنع العنصرية تدل على فشل متواصل، يتحمل مسؤوليته وزراء التربية والتعليم والمديرون العاومون للوزارة في السنوات الأخيرة، الذين أدبوا على التصريح دائما بأنهم ملتزمون بهذه المواضيع. وقال أحد المصادر

مراقب الدولة الإسرائيلية يخصص الباب الأول من تقريره السنوي لموضوع تشغيل المواطنين العرب:

صورة قاتمة عن تشغيل المواطنين العرب والفجوات العميقة التي يعانون منها جراء التمييز!

«المواطنون العرب الذين يشكلون ٢٠٪ من مجموع المواطنين في دولة إسرائيل يشكلون ١٢٪ فقط من قوة العمل الكلية، ونسبة المشاركين في سوق العمل هي ٥٠٪ من مجمل المواطنين العرب (النسبة بين النساء هي ٢٠٪، مقابل ٧٨٪ من المواطنين اليهود» بدون خطة إستراتيجية طويلة المدى، لن تنقلص الفوارق والفجوات، لأن تطبيق الخطط متعددة السنوات يصطدم بصعوبات ومعيقات عديدة ومختلفة! نسبة العرب من مجمل العاملين في القطاع العام في العام ٢٠١٥، ٩٦٪ فقط (في العام ٢٠٠٧ كانت ٥٧٪)»

صورة قاتمة عن واقع المواطنين العرب في سوق العمل، في بلدة بيت شيمون، شمال الضفة الغربية.

“هذه المعطيات ترسم صورة قاتمة لواقع بائس ومثير للقلق في ما يتعلق بمسألة العمل والتشغيل بين المواطنين العرب في إسرائيل وبالفجوات العميقة بين المجموعات السكانية المختلفة”. هذه الخلاصة القاتمة هي التي يسجلها مراقب الدولة الإسرائيلية، يوسف شابيرا، في تقريره السنوي للعام ٢٠١٥ (رقم ٦٦ ج) والذي نشره الأسبوع الفائت (يوم الثلاثاء – ٢٤ أيار)، في الباب الأول، من الفصل الأول، الذي خصصه لتشغيل المواطنين العرب في البلاد.

ويضيف المراقب، في باب تلخيص تقريره في هذا الباب: “وتدل هذه المعطيات، أيضا، على أن الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال يشوبها نقص واضح، بل كانت غير سليمة وغير ناجعة، وفي الواقع العملي، في امتحان النتيجة النهائية، يتضح أن المواطنين العرب يعانون من تمييز متواصل”!

الموضوع الأول في التقرير!

واللافت في هذا التقرير، هذه السنة، أن مراقب الدولة يولي موضوع تشغيل المواطنين العرب أهمية مركزية، إذ يفرد له الباب الأول من الفصل الأول (بمعناون “مهفات عرضية، مهفات بين وزارية”) في التقرير كله، وذلك تحت عنوان “إجراءات الحكومة لتشجيع دمج المواطنين العرب في سوق العمل”، ويقول في تقديمه للمعطيات: “الموضوع الأول في هذا التقرير السنوي هو إجراءات الحكومة لتشجيع دمج المواطنين العرب في سوق العمل. فنسبة المواطنين العرب من مجمل المواطنين في سن ٢٠ يعادل نحو ٢٠٪ (خمس). لكن بسبب معيقات مختلفة فإن نسبة التشغيل، جودة التشغيل ومستوى المداخل لدى هؤلاء المواطنين أقل بكثير مما هي عليه لدى المواطنين اليهود ومعدلات الفتر بينهم أعلى بكثير”!

ويضيف المراقب، في التقديم: “المعطيات التي توصلت إليها الرقابة تبين إنه إزاء الصعوبات والمعيقات في تطبيق الخطط متعددة السنوات وفي استغلال الميزانيات المقررة لتطبيقها، لا بد من خطة إستراتيجية طويلة المدى لمعالجة الوضع، وإلا - بدون خطة إستراتيجية كهذه - فلن تنقلص هذه الفوارق والفجوات العميقة”! ويؤكد: “صورة الوضع المترسمة عن دمج عمال من المواطنين العرب في سوق العمل قاتمة جدا، وهذه هي الحال، أيضا، بالنسبة للأدوات الداعمة للتشغيل، لا تحسين في وضع شبكة المواصلات العامة إلى البلدات العربية ومنها والحضانات النهارية للأطفال في سن حتى ثلاث سنوات في هذه البلدات قليلة جدا”. من أجل معالجة مشكلة الفوارق والفجوات بين المواطنين العرب واليهود في مجال التشغيل، يشير مراقب الدولة في تقريره إلى “ضرورة مبادرة وزارة الاقتصاد وسلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي” (والدزري والشركسي“)، بالتعاون مع ممثلين عن المجتمع العربي، إلى إعداد وضع خطة إستراتيجية شاملة لتقليص الفجوات، مثل هذه الخطة، ينبغي أن تضمن التزاما واضحا من جانب حكومات إسرائيل برصد الميزانيات السنوية اللازمة للدفع باتجاه المساواة التشغيلية بين المواطنين العرب واليهود في دولة إسرائيل، ونظرا لارتباط هذا الموضوع بمواضيع ومجالات أخرى مختلفة، مثل التعليم، تشجيع المبادرات التجارية وإنشاء مناطق صناعية، فمن المطلوب والضروري أن تكون المعالجة منظمية شاملة تشمل جميع هذه المواضيع والمجالات، لأن مثل هذه المعالجة - من خلال التأكيد على دمج المواطنين العرب في سوق العمل - من شأنها ليس خدمة مبدأ المساواة والدفع باتجاه تحقيقه فقط، وإنما من شأنها المساهمة أيضا في دفع النمو الاقتصادي العام في دولة إسرائيل”!

نسبة العرب في المؤسسات الحكومية «تؤول إلى الصفر»!

بيّن تقرير مراقب الدولة أن معدلات تشغيل المواطنين العرب ومدآخيلهم من العمل أقل بكثير منها في الوسط اليهودي، وأن معدلات الفتر بين المواطنين العرب أعلى بكثير مما هي عليه في الوسط اليهودي. ففي العام ٢٠١٣، مثلا، كانت نسبة الفتر (نسبة السكان الذين يقل مدخلهم عن “مدخل خط الفتر”) بين العائلات العربية ٤٧٪، تعادل ٣ر ضعف نسبتها بين العائلات اليهودية! وعلى هذا، يعلق تقرير مراقب الدولة بالقول: “عمليا، أخفقت دولة إسرائيل في تطبيق مبدأ المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة اليهود والعرب، وفي امتحان النتيجة النهائية.. وهو الأهم في هذا السياق - يستمر واقع التمييز بين مواطني الدولة”!

وبالرغم من حصول بعض التحسن في معدلات تشغيل المواطنين العرب في خدمات الدولة (القطاع العام)، إلا أن الوضع لا يزال بعيدا جدا عن أن يكون كافيا أو مرضيا. فبينما يشكل العرب ٢٠٪ من مجمل المواطنين في الدولة، لا تتعدى مشاركتهم في قوة العمل الكلية في الدولة نسبة الـ ١٣٪، بينما يشكل هؤلاء (المشاركون في سوق العمل) نحو ٥٠٪ (النصف) فقط من مجمل المواطنين العرب (النسبة بين النساء هي ٣٠٪ من النساء العربيات)، مقابل ٧٨٪ من المواطنين اليهود يشاركون في سوق العمل.

أما في قطاع الخدمات الحكومية والمؤسسات الحكومية المختلفة، فإن نسبة تشغيل العرب “ضئيلة جدا، بل تؤول إلى الصفر”. كما يؤكد تقرير مراقب الدولة. وهذا، على الرغم من الارتفاع الذي حصل في نسبة المواطنين العرب العاملين في المؤسسات الحكومية خلال الأعوام من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥، من ٥٧٪ إلى ٩٦٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع. ويقرر تقرير مراقب الدولة هنا: “الأهداف التي وضعتها قرارات حكومية لدفع مساواة المواطنين العرب ودمجهم في خدمات الدولة لم تتحقق تمثيل المواطنين العرب في الشركات الحكومية الأساسية، بين العاملين وفي الوظائف الإدارية، منخفض جدا، بل معدوم تماما - صفر - في بعضها”!

فعلى سبيل المثال، كما يبين تقرير مراقب الدولة، نسبة العمال العرب (أبناء الأقلية!) في شركة الموانئ الإسرائيلية الحكومية هي ٠٫٧٪ فقط، وفي ميناء أسدود (أشدود - الميناء الأكبر والرئيسي في دولة إسرائيل - هي ٠٫٢٪ (عاملان مسلمان وثلاثة عمال دروز)، وفي شركة



الفلسطينيون في النقب: استهداف متواصل.

التقرير الجديد لمراقب الدولة في فصل خاص عن «إسكان البدو في النقب»:

مماطلة وتقصير حكوميان في تنظيم إسكان البدو في النقب برغم كونه «هدفاً مركزياً ذا أهمية قومية عليا»!

«استمرار واستفحال أزمة البناء «غير المرخص» وما يتبعها من أعمال الهدم السلطوية «نتيجة غياب أفق التطور القانونية والمماطلة في إجراءات التنظيم»!«

مخطط إقليمي لتقسيم النقب، ١٩٤٧م، يظهر مناطق إسكان البدو في النقب، التي لم يتم تنفيذها حتى اليوم.

أجمعت الهيئات والمنظمات التمثيلية والحقوقية الناشطة في قضية حقوق المواطنين العرب البدو في النقب، وخاصة في القرى التي لا تزال “غير معترف بها رسمياً”، وأوضاعهم والهجوم الحكومي الرسمي المتواصل على أراضيهم في مسعى لترحيلهم عنها و”توطئتهم” في بؤر بعيدة عنها، على أن ما تضمنه تقرير مراقب الدولة الجديد، الذي نشر يوم الثلاثاء الماضي (٢٤ أيار)، حول هذه القضية “يعرض التقصير والإخفاق الحكوميين الخطيرين في كل ما يتعلق بقضايا السكن، التطوير والبنى التحتية في المجتمع البدوي في النقب، غير أن الواقع كما هو أخطر بكثير”!

فتحت عنوان “تنظيم سكن البدو في النقب”، خصص مراقب الدولة في تقريره الجديد فصلاً كاملاً امتد على ٦٧ صفحة استهلها بمقدمة تؤكد على أن “لتسوية مسألة إسكان البدو في النقب أهمية قومية من الدرجة الأولى”! ثم أضاف: “في العام ٢٠٠٨، قدمت لجنة شعبية (لجنة غولدربرغ) توصياتها في الموضوع، وقد تبنت المبادئ الأساسية التي شكلت صلب تلك التوصيات ومركزها واتخذت إجراءات لتطبيقها أدت، بين أمور أخرى، إلى تقديم اقتراح قانون في العام ٢٠١٣ بخصوص تسوية المطالب بشأن الملكية على الأراضي المختلف عليها، وفي كانون الثاني من العام نفسه، عاتت الحكومة وسحبت اقتراح القانون المذكور وقررت، في الوقت ذاته، تطبيق خطة إجتماعية - اقتصادية لتعزيزز البلدات البدوية المعترف بها في النقب”!

وعلى خلفية تسلسل هذه الأمور - أضافت المقدمة - لم يحصل أي تقدم جدي وحققي في مسألة تنظيم إسكان البدو في النقب، بل العكس هو الصحيح، إذ تراجع الوضع وزاد سوءاً، بعد سبع سنوات من توصيات لجنة غولدربرغ، فلا حل شمولياً لاحتياجات السكان البدو في مجال السكن والإسكان، فيما يزداد عدد هؤلاء السكان باستمرار. أما الإجراءات العملية التي تم تنفيذها لتسوية مطالب الملكية وتسوية موضوع إسكان البدو في النقب تزداد تفاقماً وخطورة كلما مرت السنين، نتائج ضئيلة وهزيلة جدا، إذ لم ينتقل سوى عدد قليل جدا، هامشي، من بين البدو الموزعين في القرى غير المعترف بها إلى السكن في نطاق البلدات المعترف بها. ويشدد تقرير المراقب على أن المشاكل الناتجة عن انعدام التسوية الشاملة لقضية سكن وإسكان البدو في النقب تزداد تفاقماً وخطورة كلما مرت السنين، ولهذا، “يبدو، إذن، أنه مع مرور الوقت تتضائل فرص تطبيق مثل هذه التسوية وتنقلص، مما يلزم حكومة إسرائيل بالتحرك والعمل الجاد والحازم، بإصرار ومثابرة، وفي أسرع وقت ممكن، من أجل دفع معالجة هذه القضية، من خلال جهد يرمي إلى تحقيق نتائج جيدة. ذلك أن المسؤولية عن هذا الأمر تقع، بالكامل، على عاتق الحكومة وحدها، بصورة حصرية، بالتعاون والتنسيق مع قادة المجتمع البدوي في النقب ومثليه، لأنه عنصر هام وضروري، بل شرط أولي لنجاح هذا الجهد، لما لديهم من قدرة على تجنيد السكان البدو حوله”.

ويؤكد تقرير مراقب الدولة أن معدلات تشغيل المواطنين العرب ومدآخيلهم من العمل أقل بكثير منها في الوسط اليهودي، وأن معدلات الفتر بين المواطنين العرب أعلى بكثير مما هي عليه في الوسط اليهودي. ففي العام ٢٠١٣، مثلا، كانت نسبة الفتر (نسبة السكان الذين يقل مدخلهم عن “مدخل خط الفتر”) بين العائلات العربية ٤٧٪، تعادل ٣ر ضعف نسبتها بين العائلات اليهودية! وعلى هذا، يعلق تقرير مراقب الدولة بالقول: “عمليا، أخفقت دولة إسرائيل في تطبيق مبدأ المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة اليهود والعرب، وفي امتحان النتيجة النهائية.. وهو الأهم في هذا السياق - يستمر واقع التمييز بين مواطني الدولة”!

وبالرغم من حصول بعض التحسن في معدلات تشغيل المواطنين العرب في خدمات الدولة (القطاع العام)، إلا أن الوضع لا يزال بعيدا جدا عن أن يكون كافيا أو مرضيا. فبينما يشكل العرب ٢٠٪ من مجمل المواطنين في الدولة، لا تتعدى مشاركتهم في قوة العمل الكلية في الدولة نسبة الـ ١٣٪، بينما يشكل هؤلاء (المشاركون في سوق العمل) نحو ٥٠٪ (النصف) فقط من مجمل المواطنين العرب (النسبة بين النساء هي ٣٠٪ من النساء العربيات)، مقابل ٧٨٪ من المواطنين اليهود يشاركون في سوق العمل.

أما في قطاع الخدمات الحكومية والمؤسسات الحكومية المختلفة، فإن نسبة تشغيل العرب “ضئيلة جدا، بل تؤول إلى الصفر”. كما يؤكد تقرير مراقب الدولة. وهذا، على الرغم من الارتفاع الذي حصل في نسبة المواطنين العرب العاملين في المؤسسات الحكومية خلال الأعوام من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥، من ٥٧٪ إلى ٩٦٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع. ويقرر تقرير مراقب الدولة هنا: “الأهداف التي وضعتها قرارات حكومية لدفع مساواة المواطنين العرب ودمجهم في خدمات الدولة لم تتحقق تمثيل المواطنين العرب في الشركات الحكومية الأساسية، بين العاملين وفي الوظائف الإدارية، منخفض جدا، بل معدوم تماما - صفر - في بعضها”!

فعلى سبيل المثال، كما يبين تقرير مراقب الدولة، نسبة العمال العرب (أبناء الأقلية!) في شركة الموانئ الإسرائيلية الحكومية هي ٠٫٧٪ فقط، وفي ميناء أسدود (أشدود - الميناء الأكبر والرئيسي في دولة إسرائيل - هي ٠٫٢٪ (عاملان مسلمان وثلاثة عمال دروز)، وفي شركة

أجمعت الهيئات والمنظمات التمثيلية والحقوقية الناشطة في قضية حقوق المواطنين العرب البدو في النقب، وخاصة في القرى التي لا تزال “غير معترف بها رسمياً”، وأوضاعهم والهجوم الحكومي الرسمي المتواصل على أراضيهم في مسعى لترحيلهم عنها و”توطئتهم” في بؤر بعيدة عنها، على أن ما تضمنه تقرير مراقب الدولة الجديد، الذي نشر يوم الثلاثاء الماضي (٢٤ أيار)، حول هذه القضية “يعرض التقصير والإخفاق الحكوميين الخطيرين في كل ما يتعلق بقضايا السكن، التطوير والبنى التحتية في المجتمع البدوي في النقب، غير أن الواقع كما هو أخطر بكثير”!

فتحت عنوان “تنظيم سكن البدو في النقب”، خصص مراقب الدولة في تقريره الجديد فصلاً كاملاً امتد على ٦٧ صفحة استهلها بمقدمة تؤكد على أن “لتسوية مسألة إسكان البدو في النقب أهمية قومية من الدرجة الأولى”! ثم أضاف: “في العام ٢٠٠٨، قدمت لجنة شعبية (لجنة غولدربرغ) توصياتها في الموضوع، وقد تبنت المبادئ الأساسية التي شكلت صلب تلك التوصيات ومركزها واتخذت إجراءات لتطبيقها أدت، بين أمور أخرى، إلى تقديم اقتراح قانون في العام ٢٠١٣ بخصوص تسوية المطالب بشأن الملكية على الأراضي المختلف عليها، وفي كانون الثاني من العام نفسه، عاتت الحكومة وسحبت اقتراح القانون المذكور وقررت، في الوقت ذاته، تطبيق خطة إجتماعية - اقتصادية لتعزيزز البلدات البدوية المعترف بها في النقب”!

وعلى خلفية تسلسل هذه الأمور - أضافت المقدمة - لم يحصل أي تقدم جدي وحققي في مسألة تنظيم إسكان البدو في النقب، بل العكس هو الصحيح، إذ تراجع الوضع وزاد سوءاً، بعد سبع سنوات من توصيات لجنة غولدربرغ، فلا حل شمولياً لاحتياجات السكان البدو في مجال السكن والإسكان، فيما يزداد عدد هؤلاء السكان باستمرار. أما الإجراءات العملية التي تم تنفيذها لتسوية مطالب الملكية وتسوية موضوع إسكان البدو في النقب تزداد تفاقماً وخطورة كلما مرت السنين، نتائج ضئيلة وهزيلة جدا، إذ لم ينتقل سوى عدد قليل جدا، هامشي، من بين البدو الموزعين في القرى غير المعترف بها إلى السكن في نطاق البلدات المعترف بها. ويشدد تقرير المراقب على أن المشاكل الناتجة عن انعدام التسوية الشاملة لقضية سكن وإسكان البدو في النقب تزداد تفاقماً وخطورة كلما مرت السنين، ولهذا، “يبدو، إذن، أنه مع مرور الوقت تتضائل فرص تطبيق مثل هذه التسوية وتنقلص، مما يلزم حكومة إسرائيل بالتحرك والعمل الجاد والحازم، بإصرار ومثابرة، وفي أسرع وقت ممكن، من أجل دفع معالجة هذه القضية، من خلال جهد يرمي إلى تحقيق نتائج جيدة. ذلك أن المسؤولية عن هذا الأمر تقع، بالكامل، على عاتق الحكومة وحدها، بصورة حصرية، بالتعاون والتنسيق مع قادة المجتمع البدوي في النقب ومثليه، لأنه عنصر هام وضروري، بل شرط أولي لنجاح هذا الجهد، لما لديهم من قدرة على تجنيد السكان البدو حوله”.

ويؤكد تقرير مراقب الدولة أن معدلات تشغيل المواطنين العرب ومدآخيلهم من العمل أقل بكثير منها في الوسط اليهودي، وأن معدلات الفتر بين المواطنين العرب أعلى بكثير مما هي عليه في الوسط اليهودي. ففي العام ٢٠١٣، مثلا، كانت نسبة الفتر (نسبة السكان الذين يقل مدخلهم عن “مدخل خط الفتر”) بين العائلات العربية ٤٧٪، تعادل ٣ر ضعف نسبتها بين العائلات اليهودية! وعلى هذا، يعلق تقرير مراقب الدولة بالقول: “عمليا، أخفقت دولة إسرائيل في تطبيق مبدأ المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة اليهود والعرب، وفي امتحان النتيجة النهائية.. وهو الأهم في هذا السياق - يستمر واقع التمييز بين مواطني الدولة”!

تقرير «بتسيلم» الأخير يعلن وقف التعاون مع النيابة العسكرية العامة:

ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال . جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق!

«المهمة الملقاة على عاتق هذا الجهاز محدودة أصلاً وتعفي صنّاع القرارات والسياسات، العسكريين والسياسيين، من أية مسؤولية أو مساءلة، لكن هذا الجهاز «لا يسعى حتى إلى تنفيذ هذه المهمة المحدودة»!»



بتسيلم، طويت الصفحة.

المحكمة العليا، فليس من المفترض بها أن تعمل كآلية مراقبة منذ البداية، وهي عادة ما فضّلت وتفضّل عدم التدخل، في الحالات القليلة التي تطلب ويطلب منها ذلك. يتميز "جهاز تطبيق القانون العسكري" أيضاً بجملة من المشاكل في نهجه اليومي: النظام ليس متاحاً على الإطلاق للمشتكين الفلسطينيين، والذين لا يمكنهم أن يقدموا بأنفسهم شكوى في "شرطة التحقيقات العسكرية"، بل متعلقون بمنظمات حقوق الإنسان أو يهاجرون يقومون بتقديم الشكاوى عنهم. وتستمر معالجة كل شكوى شهوراً طويلة حتى سنوات. وفي العديد من الحالات، يكون الجنود المتورطون قد أنهوا خدمتهم العسكرية فلا يعود قانون المحاكمة العسكرية سارياً عليهم، وعلوّه على هذا، لا تتمتع شرطة التحقيقات العسكرية والنيابة، على حد سواء، بالشفافية اللازمة وكثيراً ما يتطلب الحصول على معلومات منهما بشأن الشكاوى المقدمة إليهما توجهات متكررة ومتواصلة.

تطبيق صوري للقانون

هذا هو الجهاز الذي تعرضه مصادر رسمية في جميع أنحاء العالم وفي إسرائيل لإثبات ادعائها بشأن الجرائم التي يفعل كل ما في وسعه للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الجنود المسؤولين عن إلقاء الأذى بالفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة، ويتباهى المسؤولون بنجاحة هذا الجهاز وقيمه ويرفضون أي انتقاد جهري، هذا على الرغم من أن المسؤولين في الجيش وخارجه يعرفون، حق المعرفة، مستوى أداء الجهاز ونتائج عمله. بين تقرير وآخر وبين لجنة وأخرى، ينشأ حراك يسعى في الظاهر إلى إحداث تغييرات في عمل الجهاز وتحسين أدائه، وهذا الحراك الوهمي يتيح المجال لعناصر من داخل الجهاز وخارجه للتحدث عن أهمية الهدف المعلن من تطبيق القانون على الجنود، بينما تبقى الإخفاقات والقصورات الجوهرية على حالها. ويسمح هذا الحراك الظاهري، أيضاً وبين جملة أمور أخرى، بادعاء المسؤولين الرسميين بأن إسرائيل تطبق القانون على الجنود الذين يلحقون الأذى بالفلسطينيين، كما يساهم في إضفاء الشرعية - في إسرائيل وفي العالم - على استمرار الاحتلال، وهكذا، تنجح الدولة في الحفاظ ليس فقط على مفهوم "سلامة وأخلاقية جهاز تطبيق القانون"، وإنما أيضاً على "الصورة الأخلاقية" للجيش الذي يكافح هذه الأفعال (التي يتم تصويرها بأنها "استثنائية").

على أدلة خارجية، و"تكلم" الجهاز مرارا وتكراراً على وجود صعوبات معروفة منذ سنوات طويلة، ويتذرع بها دون محاولة إيجاد حل لها. وبدلاً من الأدلة، تركز التحقيقات، بشكل حصري تقريباً، على إفادات الجنود والمواطنين الفلسطينيين المعنيين. وعلى الرغم من ذلك، يتبين من ملفات التحقيق أن محققي "شرطة التحقيقات العسكرية" يجدون صعوبة في جمعها في حالات كثيرة يتم جمعها فقط بعد مرور أشهر طويلة من وقوع الحدث، وخلال جمع الشهادات، يعمل المحققون أساساً كناسخين لا يسعون للبحث عن الحقيقة، حتى عندما تظهر تناقضات في أقوال الجنود أنفسهم أو بين أقوالهم وأقوال مقدمي الشكاوى.

بعد هذا التحقيق، ينتقل الملف إلى "نيابة الشؤون الميدانية" التي يحدد نظامها، اعتباراتها، بشكل مسبق تقريباً، إغلاق الملف دون نتيجة. فملفات كثيرة تغلق بدعوى "انعدام التهمة"، لأن النيابة تقبل، في الغالب، روايات الجنود المشتبه بهم في ارتكاب المخالفة، وبالإضافة، لم تفعل النيابة - التي تراقب التحقيقات منذ البداية وتشرف عليها، أي شيء لتحسين عملها وتطوير أدائها، لم تكن في حد ذاتها التحقيقات السطحية التي تجريها "شرطة التحقيقات العسكرية" لاتخاذ قرار في القضية. وفي هذه الظروف، يتم إغلاق ملفات كثيرة "لعدم وجود أدلة"، وهو أمر متوقع حيال عدم بذل أية جهود أو محاولات جادة لجمعها، مما يصفج جداً، بل يحول دون إعداد ملف جنائي بدونها. في حالات كثيرة، تقزز "نيابة الشؤون الميدانية" عدم فتح تحقيق جنائي على الإطلاق، وتفسر قرارها هذا، أحياناً، بادعاء "انعدام التهمة"، وهذا ما يحصل، غالباً، بالاستناد إلى روايات الجنود فقط. أما في الحالات التي يقتل فيها فلسطينيون، فيكون الادعاء، عادة، أن الحديث يدور عن "عمليات قتالية" - الأمر الذي يعفي الجنود من التحقيقات الجنائية، تماماً، أكثر بكثير مما يجيزه القانون الدولي.

يستمد "جهاز تطبيق القانون العسكري" شرعيته، أيضاً، من الوجود الظاهري لآليات مراقبة في الجهاز المدني، والمتجسدة أساساً في المستشار القانوني للحكومة والمحكمة العليا، والتي من المفروض أن تراقب عمل النائب العسكري الرئيسي. صاحب الصلاحيات الواسعة. بوجه خاص، وعمل النيابة العسكرية بوجه عام، لكن المستشار القانوني يختار، عادة، منح معظم صلاحياته للنائب العسكري الرئيسي ويتنعم عن التدخل في قراراته، أما

العسكرية تحديد وضعية المعالجة بشأن ٤٤ حالة أخرى.

أما الـ ٧٣٩ شكوى المذكورة التي قدمت خلال الفترة بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٥، فتوزعت على النحو التالي:

أ. قتل - ٢٠٨ حالات، لم يتم تقديم لوائح اتهام إلا في ٨ حالات منها، فقط، بينما لم يجر أي تحقيق إطلاقاً في ٩١ حالة منها. أما الحالات التي تم إجراء تحقيق فيها، فقد انتهت ٤٥ منها بإغلاق الملفات وتم تحويل الملف إلى إجراء تاديب في حالة واحدة و"لم يتم العثور على الطلب" في ٩ حالات و"لا يزال التحقيق جارياً" في ١٦ حالة و"الملف قيد معالجة النيابة" في ٣٦ حالة و"لم يتخذ قرار بفتح تحقيق، حتى الآن" في ٧ حالات.

ب. إصابات، ١٢٢ حالة، تم تقديم لوائح اتهام في ٤ حالات فقط، بينما تم إغلاق الملف في ٣٨ حالة.

ج. ضرب - ٣٠٠ حالة، لم يتم تقديم لوائح اتهام سوى في ١١ حالة بينما تم إغلاق الملف في ١٩٩ حالة.

د. المس وإضرار بالمتلكات - ٧٨ حالة، تم تقديم لوائح اتهام في حالتين منها فقط، بينما تم إغلاق الملف في ٤٦ حالة.

هـ. استخدام مواطنين "دروعاً بشرية" - ٣١ حالة، لم يتم تقديم أية لائحة اتهام في أي منها، وتم إغلاق الملف في ١٥ حالة. وفي الإجمال، انتهت الشكاوى الـ ٧٣٩ على النحو التالي:

لم يتخذ قرار بفتح تحقيق حتى الآن - ٢٤ حالة؛ لم يجر أي تحقيق - ١٨٢ حالة؛ لا تزال قيد التحقيق - ٦٩ حالة؛ تم إغلاق الملف - ٣٤٣ حالة؛ قيد معالجة النيابة - ٣٩ حالة؛ تم تقديم لوائح اتهام - ٢٥ حالة؛ تم تحويل الملف إلى إجراء تاديب - ١٣ حالة؛ لم يتم العثور على الطلب - ٤٤ حالة.

كيف يعمل «جهاز تطبيق القانون العسكري»؟

اكتسبت "بتسيلم"، خلال سنوات تجربتها الطويلة، معرفة تنظيمية واسعة ومفصلة حول طريقة عمل هذا الجهاز واعتباراته، والتي يمكن الإشارة على أساسها إلى الإخفاقات الهيكلية الكامنة في عمله بشأن معالجة عدد كبير من الملفات، إذ أغلق معظمها دون التوصل إلى أية نتيجة. تجرى تحقيقات "شرطة التحقيقات العسكرية" بطريقة تنطوي على إهمال لا يسمح للمحققين بالوصول إلى الحقيقة. في إطار التحقيق، لا يتم بذل أي جهد تقريباً للحصول

أعلنت منظمة "بتسيلم" يوم الأربعاء (٢٥ أيار الجاري) أنها قررت التوقف عن توجيه الشكاوى إلى «جهاز تطبيق القانون العسكري».

وشرحت المنظمة خلفيات وأسباب قرارها هذا في تقرير جديد نشرته في اليوم نفسه بقانون «ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق»، يفضل الاستنتاجات التي تستند إلى معلومات تراكمت عبر مئات الشكاوى التي قدمتها المنظمة إلى «جهاز تطبيق القانون العسكري» والعشرات من ملفات شرطة التحقيقات العسكرية ولقاءات كثيرة عقدها ممثلوها مع مسؤولين رسميين.

وأكدت "بتسيلم" أنها «استواصلت توثيق الانتهاكات والتبليغ عنها، لكننا لن نساعد بعد اليوم الجهاز الذي يعمل كمنظومة لطمس الحقائق والذي يعفي مسبقاً القيادة العسكرية المسؤولة والقيادة السياسية من المسؤولية عن السياسة التي أقروها». وتؤكد "بتسيلم" أنها «أدركت، على ضوء التجربة المتراكمة طوال ٢٥ سنة، أن لا أمل في تعزيز العدل وحماية حقوق الإنسان عبر نظام يقاس أداؤه الحقيقي في قدرته على مواصلة تغطية انتهاكات القانون وحماية مسيبي الضرر، بنجاح!»

ويشير تقرير "بتسيلم"، بداية، إلى أن دور جهاز تطبيق القانون العسكري قد "تم تعريفه منذ البداية بشكل محدود". إذ أنه "يحقق فقط في حوادث محدودة يشبه فيها بأن الجنود تصرفوا بشكل مخالف لأوامر أو تعليمات أعطيت لهم"، لكن هذا الجهاز لا يحقق، بتاتاً، في الأوامر نفسها وفي مسؤولياتها وضعية السياسات ومسؤوليها، ما يعني أن هذا الجهاز "موجه فقط ضد الجنود الضغار، بينما يمتنع إعفاء مسبق لجميع أصحاب المناصب الرفيعة من الصعدين السياسي والعسكري، بمن فيهم النائب العسكري الرئيسي - من أية مسؤولية أو مساءلة"، ولذلك، فحتى لو قام هذا الجهاز بالمهمة الملقاة على عاتقه، تظل قائمته في تطبيق القانون محدودة، لكن فحص أداء هذا الجهاز يشير إلى أنه "لا يسعى حتى إلى تنفيذ هذه المهمة المحدودة".

تعاون متواصل منذ ٢٥ عاماً

منذ تأسيسه قبل أكثر من ٢٥ عاماً، توجّهت منظمة "بتسيلم" إلى النيابة العسكرية مطالبة بالتحقيق في مئات الأحداث التي الحق فيها جنود الأذى بالفلسطينيين، ونتيجة بعض هذه التوجهات، فتح تحقيق جنائي، وفي كثير من الحالات، ساعدت منظمة "بتسيلم" المحققين على عملية جمع شهادات الضحايا والشهود الفلسطينيين والحصول على الأوراق الطبية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة، وبعد الانتهاء من التحقيقات، واصلت "بتسيلم" التوجه إلى النيابة العسكرية للحصول على معلومات بشأن نتائج القضية. وقد قدمت في بعض الحالات طوعاً للنيابة العسكرية على قرارات بإغلاق ملفات، كما توجّهت في حالات أخرى إلى المحكمة العدل العليا، ضد قرارات كهذه أو جراء المماثلة غير المعقولة في معالجة بعض الملفات.

منذ بداية الانتفاضة الثانية، في أواخر العام ٢٠٠٠، توجّهت "بتسيلم" إلى النيابة العسكرية مطالبة بالتحقيق في ٧٣٩ حالة قتل فيها فلسطينيون أو أصيبوا أو ضربوا على أيدي جنود أو تضررت ممتلكاتهم أو استخدمهم الجنود كدروع بشرية، ومن تحليل الإجابات التي حصلت عليها المنظمة بشأن معالجة "جهاز تطبيق القانون العسكري" لهذه الحالات، تبين أنه في زبغ الحالات (١٨٢ حالة) لم يجر أي تحقيق على الإطلاق، بينما تم إغلاق الملفات في نصف هذه الحالات تقريباً (٢٤٣ حالة)، و فقط في حالات نادرة (٢٥ حالة) تم تقديم لوائح اتهام ضد الجنود المتورطين. وفي المقابل، تم تحويل ١٣ ملفاً إلى المحاكم التاديبية ولا تزال ١٣٢ حالة قيد العلاج في مراحل مختلفة، بينما لم تستطع النيابة

«بتسيلم» ينزع القناع عن مقاومة «اليسار» للاحتلال!

بقلم: سليم سلامة

التقرير الذي أصدره مركز "بتسيلم" يوم الأربعاء (٢٥ أيار) يشكل، في خلاصته الأخيرة والقرار الذي انبثق عنها، تطوراً مدوياً رغم أنه لم يحظ - لأسباب واضحة - بما يستحقه من التغطية الإعلامية التي توازي أهميته وجوهريته الموقف الذي يحمله من حيث كونه نقطة تحول هامة، ليس على صعيد العمل والممارسة اليومية فقط، وإنما على صعيد الوعي لواقع الأمور وحقيقة صيروراتها.

فبعد ٢٥ عاماً من العمل والتعاون مع جيش الاحتلال وأذرع (القضائية العسكرية، أساساً)، يستتجم "بتسيلم" قدراً كبيراً من الشجاعة والجرأة ليعترف بأن معالجته وتدخلاته - في إطار هذا التعاون - لم تؤدّ ولا تؤدي إلى تحسين حقوق الفلسطينيين، وأكثر من هذا وأهم: إنه (المركز) "يخدع، فعلياً، مواصلة شرعنة الاحتلال، بدلاً من تحسين حقوق الفلسطينيين" و"يساهم في نهج العرض التحريفي الهادف إلى شرعنة الاحتلال". ليصل في ختام تقريره المعنون بـ"ورقة التوت التي تغطي الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كإداة للتعمية"، إلى إعلان قراره بالتوقف عن التعاون مع هذا الجهاز (النيابة العسكرية، تحديداً).

وبصرف النظر عن المعطيات الكثيرة التي تضمنها التقرير بشأن عدد الشكاوى التي تقدم بها إلى سلطات الجيش على خلفية انتهاكات موضوعية وعينية لحقوق فلسطينيين في الضفة الغربية وكيفية تعامل سلطات الجيش معها ونتائج معالجتها، تبقى الحقيقة المركزية الأهم في توضح "بتسيلم" إلى الاستنتاج المنطقي الوحيد المتاح، تأسيساً على هذه المعطيات وما تراكم تحتها من تجارب.

وعلى النقيض التام مما أكدته منظمة "لنكسر الصمت" في خلاصة شريط دعائي أصدرته ونشرته في اليوم نفسه، عن أنها "مستمرون - اليوم، غداً وحتى ينتهي الاحتلال"، عبر تقرير "بتسيلم" عن فهم عميق للحقيقة المركزية التالية: ليس فقط أن الاحتلال لن ينتهي بفعل عمل هذه التنظيمات ونشاطاتها، وإنما - وهذا هو الأخطر - أن هذه التنظيمات، بعملها ومنهجياتها، تساهم في تكريس الاحتلال وشرعنته - محلياً ودولياً - وفي التغطية على جرائمه وفي تجنيد دولة إسرائيل أية مساءلة أو مقاضاة جنائية وفق أحكام القانون الدولي ومقتضياته.

كل ذلك لأن تعاون سلطات الجيش المعنية مع "بتسيلم" وسواه من منظمات "المجتمع المدني" الناشطة تحت راية "حقوق الإنسان"، لا يتم إلا في نطاق واقع الاحتلال، مواصلته وتكريسه، بما يستدعيه وبيئته هذا من شرعنة أخلاقية وقانونية، محلية ودولية، تقوم على "استعانة النيابة العسكرية بمنظمة بتسيلم ومنظمات أخرى للوصول إلى المشتكين (من الفلسطينيين في الضفة الغربية) من أجل تقصي الحقائق"، وفق ما أوضحه المستشار القانوني الحالي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إبان إغفاله منصب "النائب العسكري العام". أما "تقصي الحقائق" الذي ذكره مندلبليت فهو ما تحتاج إسرائيل إلى إظهاره وإثباته كحجة دفاعية تصدّ بها دعاوى جنائية مقدمة إلى محكمة الجنايات الدولية ضد جنودها، قادتها العسكريين أو ساستها بشبهتي "جرائم الحرب" و"الجرائم ضد الإنسانية"، بوجه أساس. فطبقاً لأحكام القانون الدولي ودستور هذه المحكمة، تكون الدولة المعنية (المتهمه) في حل من الممثل أمام هذه المحكمة، نظراً لسقوط مقبولية الدعوى أصلاً، "إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها، ما لم تكن الدولة حقاً غير رابغة في الاضطرار بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك" (المادة ١٧، البند ١.١ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)".

قد نتفق، جزئياً، مع ما يدعيه البعض عن فائدة (محدودة جداً، كما يشرح ويؤكد تقرير "بتسيلم" نفسه) في عمل هذه المنظمات كتمثل أساساً، وربما حصرياً، في حل نرز ضليل من مشكلات عينية هنا وهناك وما يمكن اعتباره، في المحصلة، تخفيفاً من معاناة أفراد من أبناء الشعب الواقع تحت الاحتلال. غير أنه من الضروري هنا عدم إغفال أو تغييب حقيقة أن نشاط هذه الجمعيات والتنظيمات كلها وبالمجمل هو نشاط لائق، لا سابق، بمعنى، أن اطلاعها على بعض الانتهاكات الموضوعية ورمدها، ثم تدخلها العلاجي، يأتي بعد أن تكون هذه الانتهاكات قد وقعت، وهذا يعني أن محور نشاطها يقتصر على التوثيق، الكشف والإعلام والتدخل في محاولة للمعالجة، بينما لا يساهم في منع وقوع هذه الانتهاكات، قطعياً تقريباً.

لكن في مقابل هذه الفائدة، في ميزان الربح والخسارة / الفوائد والأضرار، ثمة ضرر جسيم على النضال الحقيقي ضد الاحتلال، المؤهل لإهانته وتصفيته وتحرير الشعب الفلسطيني وتحقيق استقلاله على جزء من تراب وطنه التاريخي، ذلك أن نشاط "بتسيلم" و"لنكسر الصمت" وأخواتهما لم يغيّر شيئاً جوهرياً في واقع الاحتلال وواقع معاناة الشعب الواقع تحتها. لم يُسهّم سوى في تكريس الاحتلال وتجميل صورة "الديمقراطية الإسرائيلية" التي تجيز مثل هذه المنظمات وتتيح لها حرية الحركة والعمل؛ وهو نشاط يشكل جزءاً عسورياً من رؤية "معسكر اليسار / السلام الإسرائيلي" الفكرية وتطبيقها الفعلي، سيان كان هذا "اليسار" في سدة الحكم أو في هوامش المعارضة.

فمن المؤكد أن هذا المعسكر، الذي ابتدع أذكوية "الجيش الأكثر أخلاقية في العالم"، يركز جل نشاطه السياسي والإعلامي في تجميل صورة الاحتلال وجيشه، من خلال أدائه السياسي ومن خلال ما أقامه ووبرعاه من "جمعيات ومنظمات إنسانية" تنشط ضد ما تسميه "ممارسات غير أخلاقية" و"عشائراً ضارة". لكن المعركة الحقيقية تستهدف إنهاء الاحتلال وتصفيته، لا التخفيف من جرائمه وجعله أكثر "أخلاقية" و"إنسانية"!! وفي هذه المعركة الحقيقية، تنسقط هذه المنظمات وكل ما خلفها من "يسار" يشغلها ويدعمها، لأن ما يمكن أن ينهي الاحتلال، فعلاً، هو عاملان اثنان بالأساس: ضغط داخلي يتراكم من تصعيد وتوسيع رفض الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال، وضغط خارجي يتمثل في حملة المقاطعة الدولية، تصعيدها وتوسيعها. وهذا العاملان، المركزيان الحاسمان، يعارضهما هذا "اليسار" ويرفضهما ويتصدى لهما ويشن هجوماً كاسحا على دعواتها ومؤيديها! وفي هذا المنظور، يشكل تقرير "بتسيلم" الأخير، بما فيه من نزق للأقنعة وإسقاط "أوراق التوت"، تحدياً كبيراً يتمثل في ضرورة التخلص من نمط "التفكير المملب" والبحت عن أساليب وطرق جديدة والسعي إلى اجترار أدوات نضالية أخرى، بديلة ومختلفة عما تم الركون إليه حتى الآن.

وفي مواجهة هذا التحدي، يتوجب على الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين المواطنين العرب في هذه البلاد اقتحام هذا الباب الذي شرّعه "بتسيلم" ووضع مقاومة الاحتلال الحقيقية في مركز خطها السياسي وفي صلب أية علاقة تعاون مستقبلية مع أحزاب "اليسار" و"الوسط" الإسرائيلييين وما ينضوي تحتها من جمعيات ومنظمات "مدنية". لا معارضة حقيقية للاحتلال ولا مقاومة حقيقية له سوى بهجر منهج "تجمله" و"إنسنته" والانتقال إلى ما يمكن أن يساهم في إنهائه، مساهمة فعلية وجدية، تغيير الموقف من رفض الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال وتغيير الموقف من حملات المقاطعة الدولية!

وغير هذا، تبقى الأحزاب والحركات السياسية العربية احتياطياً على دكة "اليسار" و"الوسط" الإسرائيلييين، بكل ما ينطوي عليه هذا من معان ودلالات وإسقاطات!

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.co/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي